محضر الجلسة 341

التاريخ: الثلاثاء 2 ربيع الثاني 1424 (2003/06/03)
الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة رئيس المستشارين ونوابه السادة محمد فاضلي، عبد السلام بروال وأحمد القادري.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمسين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية:(خصص القسم الأوفر منها لسياسة القرب التي تنتهجها الحكومة، وعرض السيد الوزير الأول حول تنفيذ البرنامج الحكومي).

السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السيد الوزير الأول

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

تنعقد جلستنا هاته التي نخصصها بمقتضى الدستور أسبوعيا إلى الأسئلة الشفوية في ظروف لا زالت تتداعى فيها آثار الاعتداءات الإرهابية التي كانت مدينة الدار البيضاء الآمنة هدفا لها يوم الجمعة 16 ماي الجاري حيث أزهقت أرواح العشرات من الأبرياء وجرح ما يفوق ضعفها وأصاب الدمار والخراب عددا من المواقع في عمق المدينة التي تعتبر قلب المغرب النابض ومحركه الاقتصادي والمنتج وقد تفاعلت في هذه الظروف مجتمعة مشاعر التأثر والأسف والارتياح والتفاؤل لدى عموم المواطنين إذ تأثر الجميع وأسف لهذه الأحداث التي زاد من هولها عنصر الغدر والمفاجأة ولكن الارتياح برز بقوة عندما غادر جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بعنايته السابغة ورعايته الفورية وهو يتولى الإشراف الفعلي والمتابعة المباشرة لمرحلة معالجة المحنة وتجاوز مآسيها.

وقد ذهب جلالته إلى المستشفيات يعود نزلائها ويتكفل بهم ومواقع الأحداث يتفقد أحوالها مما بعث في نفوس الساكنة البيضاوية الخاصة ورعاياه عامة الارتياح والاطمئنان على أن للبيت رب يحميه ويدفع عنه كل سوء يتهدده وأكد جلالته بالغ تأثره وعميق أساه في خطابه السامي يوم الخميس 29 ماي على أن الإرهاب لن ينال منا نحن المغاربة وإن مسيرة إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي تتواصل بإيمان وثبات وإصرار فأشار حفظه الله إلى الإستراتيجية الشمولية المتكاملة الأبعاد بما فيها الجانب السياسي والمؤسسي والأمني المتسم بالفعالية والحزم في إطار الديمقراطية وسيادة القانون والجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يتوخى تحرير المبادرات وتعبئة كل الطاقات لخدمة التنمية والتضامن والجانب الديني والتربوي والثقافي والإعلامي لتكوين تربية المواطن على فضائل الانفتاح والحداثة والعقلانية والجد في العمل والاستقامة والاعتدال والتسامح. يقول جلالته: سنضل حريصين أشد ما يكون من الحرص على نهج السياسات اللازمة لتفعيل هاته الإستراتيجية هدفنا الأسمى في ذلك تعزيز كرامة المواطن وتحسين الوطن وضمان إشعاعه الدولي بعون الله وتوفيقه وإن مجلس المستشارين ليثمن بكل إكبار وانضباط ما جاء في هذا الخطاب السامي من عزم أكيد وإرادة راسخة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف وقوى الإثم والعدوان وكلنا اليوم كما كنا دائما نقف صفا واحدا ملتفا حول جلالة الملك نصره الله أما التفاؤل الذي يسكن قلب كل مغربي ومغربية بعد هذا الذي حدث فهو نتاج طبيعي لروح التضامن التي تحلى بها المغرب من أقصاه إلى أقصاه تنديدا بظاهرة الإرهاب المناقضة لديننا الحنيف المنافية لتقاليدنا العريقة والمتعارضة مع ثقافتنا الأصلية.

وليعلم الجميع أننا نتفاءل خيرا بأن هذا الحدث لن يتكرر لأنه مرفوض من كل المكونات الوطنية ولأن إيمان الجميع قوي بمواصلة مسيرة السير في طريق بناء صرح الوحدة والديمقراطية والتنمية وكل من عاكس هذه الطريقة فما عليه إلا أن يجني العواقب الوخيمة لتهوره.

السيد الوزير الأول

حضرات السيدات والسادة.

إن تجاوب السيد الوزير الأول مع رغبة السادة المستشارين في حضوره لهذه الجلسة وإجابته على الأسئلة الشفوية الموجهة إليه ليعطي انطباعا إيجابيا على حتمية العلاقة القائمة بين الحكومة والبرلمان على أسلوب الحوار المسئول وتبادل الرأي مهما كان الاختلاف بشأنه والمواضيع المطروحة اليوم تكتسي أهمية خاصة فهي ترتكز على بحث سياسة القرب من هموم ومشاغل المواطنين الذي ركز عليه جلالة الملك في خطابه السامي عند افتتاح السنة التشريعية الحالية فقال حفظه الله " إن ما نتوخاه من إعادة الاعتبار للمؤسسة البرلمانية يتطلب منكم عملا دءوبا ليس داخل القبة البرلمانية من أجل أداء مهامكم الدستورية وحسب، بل للالتزام بالقرب من مغرب الأعماق والإصغاء لمواطنيكم من أجل التعبير عن انشغالات الأمة وجعلهم في الصورة الواقعية لما يمكن الاستجابة له وذلك هو طريقكم نحو أداء مهمة صلة الوصل بين الشعب والجهاز التنفيذي.

ويزيد جلالته قائلا أنتم مطالبون بالعمل الجدي واستخلاص العبرة من الحملة الانتخابية التي جعلتكم تقفون على انتظارات المواطنين الذين يتطلعون إلى حلول ملموسة لمشاكلهم الواقعية الأساسية التي ينضح بها قلب كل مواطن وبدل جعل كل شيء ذا أسبقية إنها أسبقية الأربع المتمثلة في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق وتلكم هي الانشغالات الوطنية الحقيقية التي

ينبغي تركيز الجهود عليها باعتبارها أسبقيات ملحة. انتهى كلام جلالة الملك.

ومرة أخرى أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير الأول طالبا منه أن شكل هاته السنة الحميدة التي ستجعله دعوبا على التواصل معنا من أجل إشعارنا بما آل إليه تنفيذ التصريح الحكومي وعلى استعداده لفتح الحوار حول كل القضايا والمواضيع المطروحة في الساحة الوطنية وبالأخص سياسة القرب التي ركز فيها السيد الوزير الأول عند تقديمه للتصريح الحكومي يوم 21 نونبر من سنة 2002 على السكن الاجتماعي والنقل والصحة العمومية والتنمية القروية.

وفقنا الله جميعا لخدمة المصالح العليا لبلادنا في ظل القيادة الرائدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حضرات السيدات والسادة، قبل أن أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار الجلسة التي سنخصصها لموضوع سياسة القرب أود أن أذكر المجلس الموقر بقرار المكتب الذي نص على أن يمنح لجميع الفرق حق طرح السؤال في حدود خمس دقائق على أن يتولى السيد الوزير الأول الإجابة على مختلف هذه الأسئلة دفعة واحدة وللتذكير فإن المجلس سيواصل أشغاله بعد ذلك في إطار حصة الأسئلة الشفهية حسب جدول الأعمال الأصلي لها على أن يعقد المجلس مباشرة بعد ذلك جلسة أخرى تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06-03 المتعلق بالتعويض على الحوادث الشغل. والآن أعطي الكلمة لأول متدخل في هذه اللائحة للمستشار المعطي بنقدور عن فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

مر أكثر من نصف سنة على مصادقة البرلمان على البرنامج الحكومي، وكان مفعما بالتفاؤل، وأيدنا كل الأوراش التي جاء بها، ومن بينها برامج سياسة القرب التي وعدت باستئصال معوقات التنمية، وتقليص التفاوت بين الجهات، وحددت أهدافها، في السكن الاجتماعي، والنقل والطرق، والماء والبيئة والصحة وتنمية العالم القروي، وإصلاح الإدارة.

كل هذه الأهداف الحيوية أعطت لسياسة القرب اهتماما متميزا داخل المشروع واعتبرناه من حيث الدقة والشمولية التي جاء بها برنامجا ميكرو-اجتماعيا واقتصاديا يخدم برامج القوى الديمقراطية الحداثية على اعتبار أنها معنية مباشرة في ذاتها، وفي وجودها، وفي مشروعها البديل.

ومن الغايات والأهداف التي نتوخاها من سياسة القرب هي تدعيم اللامركزية، التدعيم الفعال للشأن المحلي. فبدون إشراك المجالس المنتخبة في الإنجاز والتتبع والمراقبة، تفتقد سياسة القرب بعدها الاجتماعي الذي نتوخاه.

وإخلاصا في القول، وعملا بمبدأ المراقبة البرلمانية للحكومة وتتبع عملها، والذي التزمنا به أثناء دراسة القانون المالي، تقدمنا إلى هذه الحكومة التي نحن جزء منها بهذا السؤال التحسيسي لتذكيرها بانتظارات المواطنين قصد الانتقال بهذا المشروع إلى التطبيق الفعلي لأن عملها في هذا المجال لم يصل بعد إلى مستوى ما التزمت به.

نحن نقدر الإكراهات، وتراكم المشاكل، ودواليب تسيير الشأن العام، والتحديات المطروحة أمام المشروع الديمقراطي الحداثي لبلادنا، ومتطلبات التوافق، وانخراط الجميع فيه أو الاقتناع به، وهو عمل وطني يسعى إلى ضم الجميع في المسيرة التنموية التي تتطلب الشجاعة والجرأة والسرعة في التنفيذ لاسترجاع الثقة ولانخراط الجميع في تفعيل ديناميكية المغرب الجديد بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الدفع قدما بقيمة الديمقراطية الحداثية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

حضرات السادة،

لقد تساءلنا أثناء مناقشة البرامج الحكومي عن زمان ومكان، وعن مصادر تمويل العديد من المشاريع، وطالبنا من الحكومة السرعة في التنفيذ وتدبير الوقت وإعطائه الأولوية لمحاربة التلكؤ والارتجالية والإهمال واللامبالاة لتحقيق القطيعة مع روح الانتظارية.

إن التصريح الحكومي بخصوص التنمية القروية جاء بإشارات سبق الالتزام بها، لكنها تبقى ذات بعد اجتماعي نسبيا محدود، في حين كان عليها أن تولي لقطاع الفلاحة اهتماما خاصا وتعطيه أولوية متميزة في برنامجها نظرا لأننا نعتبره خلاصا للمغرب في تحقيق الاكتفاء الغذائي وأن التنمية دون النهوض بهذا القطاع تبقى بدون مدلول مع العلم أنه يعتبر مقاولة فعلية وورشا كبيرا يوفر مناصب شغل هامة ودرعا أساسيا في الاقتصاد، لذا وجب الاهتمام به والتركيز على تأهيله وتنميته تنمية شاملة عبر نهج سياسة قوية وجرينة خاصة إذا استحضرنا نسبة ساكنة العالم القروي وأوضاعها المتردية، لكن ما نخشاه في هذا الجانب أن تضيع كل الالتزامات والوعود مع كثرة المتدخلين..

وفي مجال تخليق الإدارة وتقريبها من المواطن، فإن مشكل الإدارة ظل لصيقا ومبررا أزليا لأي تعثر في مجالاتنا التنموية. وقد استحسنا أن الحكومة بصدد التهييء لتغيير

كبير يهم الإدارة المغربية وإرساء آليات تمكن المواطن من التغلب على آفة الرشوة والفساد والقضاء على الروتين الإداري وتبسيط الإدارة أمام المواطن وكل ما يؤدي إلى تحسين الخدمات وتحسين العلاقة بينهما.

لذا نسائلكم السيد الوزير الأول المحترم عن نسبة إنجاز ما تعهدت به الحكومة في سياسة القرب؟ وهل ستكون في الموعد مع ما التزمت به في برنامجها الحكومي؟.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الآن أعطي الكلمة للسيد محمد فاضيلي عن الاتحاد الديمقراطي:

المستشار السيد محمد فاضيلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد حرصت الحكومة، حكومة صاحب الجلالة على إعطاء سياسة القرب أهمية كبرى بل جعلت تنفيذها إحدى الأولويات.

هذه السياسة التي توخت الاقتراب من حاجيات واهتمامات السكان في البوادي وفي القرى.

حنا بدورنا في الإتحاد الديمقراطي بصفة خاصة و الفضاء الحركي بصفة عامة سبق لنا أن نادينا لسنوات طويلة بتطبيق فعلي لسياسة القرب ونحن نفهم من سياسة القرب أن الجماعة القروية داخل قبيلتها تعطي لها إمكانيات لتطبيق سياسة القرب. القبيلة تطبق سياسة القرب ولكن يجب أن يكون الرئيس من القبيلة والقائد من القبيلة. الإقليم هو سياسة القرب ولكن ننظر إلى هذا الإقليم أنه يكون العامل من الإقليم باش يكون كيعرف كل صغيرة وكبيرة وكيعرف كل مواطن وسياسة القرب بغينا أو كرهنا الآن لها مقاربة أمنية وما شهده المغرب في الأسبوع الفارط ليحز في أنفسنا ويحفزنا، نحن لا نخاف من هذه الخزعبلات.

المغرب قوي بشعبه، قوي بإيمانه، قوي بدينه الدين الحقيقي، الدين الوسط، قوي بأمته قوي بتاريخه، وماضيه العريق وقوي بأبنائه البررة الآن الذين يشتغلون في الساحة السياسة وفي جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسيوصلنا المغرب إلى ما يريده له صاحب الجلالة وإلى ما تنتظره أمتنا جميعا.

نحن نرى من سياسة القرب أننا نوفر كل الإمكانيات بجميع المؤسسات باش كل مؤسسة تلعب دورها الجماعة القروية تلعب سياسة القرب وتقوم بمسؤوليتها المحلية والمجلس الإقليمي والسلطات الإقليمية تقوم بواجبها على صعيد الإقليم والمجلس الجهوي غادي يقوم بواجبه على صعيد الجهة وإذاك تكون المنافسة بين الجهات وبين الأقاليم وبين الجماعات طبعا هذا يقتضي واحد التفكير جماعي يقتضي الاستشارة، يقتضي تحديد المسؤوليات.

لا أخفيكم أن في المغرب مع كامل الأسف كاين معاناة مع المقاولات المحلية لا تشتغل، المقاولات الجهوية لا تشتغل، المقاولات الإقليمية لا تشتغل، لأنه كاين هناك هيمنة من مقاولات لها صبغة وطنية أولى لها علاقات شخصية مع بعض الجهات التي في يدها الصفقات.

لا بد أن نغتنم هذه الفرصة بأن ننبه الحكومة إلى أنه هناك عدة قطاعات الآن تكاد أن تكون تكون معضلة مثل المياه والغابات، الشبيبة والرياضة ولا أخفيكم أن ارتباط واحد العدد من الجمعيات اللي كيمارسوا القنص والصيد، الصيد البري بغاو يتخلاو على هاذوك الجمعيات لأن الغابة تمزقت، ضاعت لأنه وقع فيها تسيب، فيها عدم المسؤولية، اللي هضرت معه تيقول لك ما كاينش مسؤول على المياه والغابات، حتى المسؤولين على المياه والغابات يشتكون من إدارتهم تيقول لك حنا لمن تابعين؟ واش تابعين لوزارة الفلاحة واش تابعين لوزارة أخرى؟ واش تابعين للعمالة أو الإقليم ولهذا بغينا نشتغلو مجموعين.

بغينا نحددو بعض المسارات ونوضحو معنى سياسة القرب. لا يمكن أبدا أن نحددها في هذه الجلسة لأنه الوقت قصير جدا، كنلتمس منكم السيد الوزير الأول أنكم تعطيو الأوامر ديالكم أو تتسقوا مع الوزراء ديالكم أن يجيو للجن ونتذاكرو. وناخذو الوقت الكافي باش نفسرو ما معنى سياسة القرب وكل واحد وكل هيئة سياسة كيفاش كتشوفها باش نتفقو عليها ونمارسوها مجموعين ونتحملو مسؤوليتنا مع الإشادة بهذه المناسبة بالمجهود الذي قامت به الحكومة خلال هذه السنة شهور في مختلف المجالات طبعا الوقت ما كانش كافي باش تبرز كل المجهودات ولكن لا بد إلى عملنا اليد في اليد غادي تبان للعيان سياسة القرب وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد فاضلي، الكلمة الآن للسيد محمد جوهري عن فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

المستشار السيد محمد جوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الحركة الشعبية وفريق الحركة الوطنية الشعبية أتحدث:

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد كان البرنامج الحكومي الذي نال ثقة البرلمان برنامجا طموحا جدا وقد رتب الاختيارات والأولويات الكبرى وأهم هذه الاختيارات ما اصطلح عليه بسياسة القرب، وهي

منهجية في تناول القضايا الاجتماعية اللصيقة بالمواطن ابتكرها جلالة الملك محمد السادس نصره الله شعورا منه بأن أي عمل لا يستهدف تحسين حالة ووضعية المواطن أصبح دون أولوية، ومن الطبيعي أن يرتب السكن والصحة كأولويات في حياة الإنسان وحقوقه الأساسية، فالمنزل هو قبر الدنيا والصحة الجيدة هي أساس الحياة وهي الحقوق الأساسية التي لا يقع التنازل فيها مهما كانت المفاضلات بين الناس في الرزق أو السعي أو في غيره.

السيد الوزير الأول،

في ترتيب عناصر سياسة القرب رتبتم السكن الاجتماعي كعنصر لصيانة كرامة المواطن، وأوضحتم أن هذا الجانب يعرف تدهورا ولا سيما في هوامش المدن وساهمت فيه الفوارق الاجتماعية ولم تواكب وثيرة إنتاج السكن للطلب المتزايد به، فقررتم تحقيق 100.000 وحدة سكنية سنويا، ووضعتم لذلك آليات وعناصر يظهر أنكم لاحظتم أنها كانت هي المعيق الأساسي في إنتاج السكن، وهي تحفيز المنعشين العقاريين وتعبئة الأرصدة العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية والأحباس، ومراجعة نظام القروض وإحداث صناديق الضمان لتمكين الأعوان العموميين والخواص من امتلاك السكن.

وإن عنصر الصحة العمومية أمر أساسي وحق من حقوق الإنسان المشروعة، إذ وقفتم في البرنامج الحكومي على الخصاص الذي يشتكي منه قطاع الصحة العمومية رغم التجهيزات الأساسية والمتعددة في كل أجزاء الوطن، ولاحظتم أن الخدمات يجب أن تتطور وأن نظام التأمين الصحي الإجباري هو عامل أساسي لتحقيق هذه الأهداف.

ولقد اعتبرتم النقل أيضا عنصر من عناصر سياسة القرب، فأوضحتم أن النقل الحضري والطرقي وغيره لابد أن تضعوه تحت المجهر لتطويره وتحسين أداء الجهات المكلفة به، ومواصلة تحرير قطاع النقل، والتفكير في تعميم السكك الحديدية والمترو بالنسبة للمدن الكبرى ومراجعة نظام الامتيازات وغيره.

أما التنمية القروية، فاعتبرتموها من الأولويات الإستراتيجية لسياسة القرب، لأن نصف ساكنة المغرب أي 15 مليون تعيش بالوسط القروي وتعاني من التأثيرات السلبية المتراكمة وتفاقم العجز في التجهيزات والبنيات التحتية، فألححتم على مواصلة البرنامج الوطني للكهربة القروية وعلى توفير الماء الصالح للشرب للساكنة القروية، وأكدتم على تنفيذ برنامج الطرق القروية والعمل على تنويع الاقتصاد القروي للحد من التأثيرات السلبية للتقلبات المناخية.

السيد الوزير الأول،

تحملتم رئاسة الحكومة منذ أكثر من نصف سنة، ولا شك أنكم وفريقكم باشرتم الملفات والنوازل ومسكتم بزمام الأمر كما يجب، فما هي المراحل التي أنجزت في البرنامج الحكومي والأشواط التي قطعتموها في سياسة القرب؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد عبد الحق التازي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة على النبي الكريم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

عندما افتتح جلالة الملك السنة التشريعية الحالية في شهر أكتوبر، قبل أن تتقدم الحكومة ببرنامجها، خاطب النواب والمستشارين قائلا" إن ما نتوخاه من إعادة الاعتبار للمؤسسة البرلمانية يتطلب منكم عملا دؤوبا ليس داخل القبة البرلمانية من أجل أداء مهامكم الدستورية فحسب، بل الالتزام أيضا بالقرب من مغرب الأعماق، ضمن ممارسة برلمانية خلاقة بعيدة عن المزايدات الفارغة والمجادلات العقيمة التي لن تشغل عاطلا أو تعلم أميا أو تنصف مظلوما أو تصون كرامة محروم".

السيد الوزير الأول،

إن هذا الهاجس، هاجس الالتزام بالقرب من مغرب الأعماق، هو الذي دعانا بعد مضي ما يناهز ستة أشهر على المصادقة على برنامجكم الحكومي، إلى مساءلتكم بشأن محور أساسي من الالتزامات التي ركزتم عليها الأولويات الحكومية وهو المتمثل في ما اخترتم له كعنوان: **" سياسة القرب."**

وقد وافقناكم، من موقعنا كأغلبية على الأولويات التي أعلنتم أنها تستقطب مجهود الحكومة في سياسة القرب التي ستنتهجها حيث أكدتم أنها ستنصب على قطاعات السكن الاجتماعي والنقل والصحة والتنمية القروية.

ونحن نعتقد أن من واجبنا بمنطق الممارسة البرلمانية الخلاقة التي دعا إليها جلالة الملك ووفاء لواجبنا الدستوري أن نتحاور معكم حول مدى وآفاق تنفيذ هذه الالتزامات.

السيد الوزير الأول،

إننا نتتبع عن كثب الجهود التي تبذل على المستويات التنظيمية والتقنية والعقارية تحضيرا لإنجاز هدف 100 ألف وحدة سكنية في إطار برنامج السكن الاجتماعي، ولكن العديد من الفاعلين المباشرين في القطاع لا يترددون في الإعراب عن تحفظاتهم من قدرة الوصول إلى هذا الهدف في ظل ما يعتبرونه عوائق إدارية وصعوبات في التمويل والفوضى التي ما تزال تهيمن على قطاع البناء والعقار.

كما نتتبع مجهودات الحكومة للوفاء بما التزمت به من تدعيم البنيات والخدمات الأساسية في مجالات النقل وتوفير الكهرباء والماء الشرب والطرق والمسالك لفك العزلة عن العالم القروي وتوفير شروط نموه ونهضته.

ولكننا نحرص بمناسبة طرح هذا السؤال المحوري أن نذكر من جديد بما سبق أن عبرنا عنه عند مناقشتنا لبرنامجكم حيث أكدنا أن التماسك الاجتماعي شرط أساسي لضمان تعبئة كل طاقات الشعب المغربي من أجل ربح رهان التنمية الشاملة واعتبرنا - ولا نزال - أن انخراط الجميع في معركة كسب هذا الرهان سيكون أقوى كلما دلت الممارسة الحكومية على سياسة إرادية للقضاء على كل مظاهر الفقر والإقصاء والأمية ومن ذلك:

- تقوية وتطوير البرامج الصحية والمضي بحزم في تنفيذ التغطية الصحية والإسراع بإخراج النصوص التنظيمية التي نص عليها القانون لتفعيل هذه المنظومة الاجتماعية الأساسية.
- تقوية القدرة الشرائية للمواطنين بتحسين الأجور والخدمات الاجتماعية وتشجيع الكفاءات والمردودية ودعم المبادرات والاعتناء بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي.
- محاربة كل مظاهر البذخ والتبذير، وإنهاء كل أوجه الامتيازات والريع التي ترسخ الفوارق الاجتماعية.
- تهيئة المقاولة المغربية للمشاركة في تأهيل وانطلاقة الاقتصاد، ودعم المقاولات التي تجابه صعوبات من أجل تصحيح وضعيتها.
- الصرامة والحزم في استئصال السكن غير اللائق والبناء العشوائي وأحزمة البؤس المنتشرة في الحواضر والقرى اعتمادا على مخطط وطني شمولي لا تراجع فيه.

السيد الوزير الأول،

أولى البرنامج الحكومي مكانة خاصة لموضوع الأمن وطمأنينة المواطن واعتبر ن حق، أنه قاعدة أساسية لبناء أي مجتمع ديمقراطي متطور ذلك أن أهم ما ينتظره المواطن من الدولة هو أن تضمن له الأمن لنفسه ولممتلكاته ولأسرته.

وقد عاشت بلادنا في الأيام الأخيرة أحداثا مؤلمة خلفت ضحايا وجراحا عميقة، ولكن الشعب برهن بأكمله عن تلاحمه وتمسكه بالاستقرار الذي يطمح كل المغاربة أن ينعموا به باستمرار وأن يشيدوا في إطاره المجتمع العادل الذي يتوقون إليه. فلا مبرر للعنف في مجتمع مؤمن بالتسامح ومشبع بروح الحوار والديمقراطية، ولا مبرر للحقد في مجتمع متكافئ متضامن.

إن الأمن مفهوم شمولي يتأسس على قاعدة النمو الاقتصادي والاجتماعي وضمان الحقوق والحريات والحزم في احترام الواجبات والمسؤوليات.

إن الأمن بمفهومه الشمولي نتيجة منطقية لمواطنة كاملة يكون فيها كل فرد من أفراد المجتمع محصنا تربويا وفكريا واجتماعيا من كل شذوذ في السلوك أو انحراف عن قيم المجتمع.

فإلى أي حد تترجم هذا المفهوم سياسة القرب التي تعملون، السيد الوزير الأول، على تنفيذها في إطار ما التزم به البرنامج الحكومي؟

- وما هي الإجراءات التي شرعتم في تنفيذها أو تعتزمون اعتمادها لبلورة هذا المفهوم في القطاعات التي جعلتموها إطارا لسياسة القرب؟

- ما هي التوقعات المرقمة والتدابير المدققة في المدى المنظور للإنجازات الحكومية الخاصة بالقطاعات التي تشكل عناصر في سياسة القرب التي أعلن عنها برنامجكم؟

ننتظر أجوبتكم بكل اهتمام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الآن الكلمة للمستشار سعيد التدلاوي عن الفريق الديمقراطي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير الأول، في التصريح الحكومي ديالكم ديال 2002/11/21 جبتو قطاع ديال سياسة القرب وركزتم في أربع محاور هم المحاور التالية:

قطاع السكن الاجتماعي، قطاع النقل، قطاع الصحة وقطاع التنمية القروية على أي نحن من موقفنا من داخل قبة البرلمان، نحن في المعارضة ولكن السيد الوزير حنا في الجواب ديالنا عن التصريح الحكومي، قلنا أننا غادي نعطيوكم فرصة حتى تحققوا ما تحققون من هذا البرنامج وحنا اليوم هنا ماشي بصدد أننا نحاسبكم بالعكس. حنا هنا كمعارضة بناءة نشجعكم على العمل ديالكم نظرا لما وقع الآن في البلاد ونشد بيدكم كمعارضة ماشي باش تحاسبكم اليوم لأنه ماشي وقت المحاسبة وحتى الظرف ضيق ودازت على هذه الحكومة ستة أشهر رغم أننا نحن في المعارضة ولكن هذا ما كيمنعش أننا نجيو ببعض الاقتراحات وهذه مناسبة باش حتى الحكومة في البرنامج الحكومي ديالها اليوم تدير واحد الوقفة وتغير واحد العدد ديال الأمور ولاسيما قضية الأمن.

السيد الوزير الأول، حنا كنتمناو في فريق المعارضة أن الأمن تعطاه أولوية والأمن تحسن الوضعية المادية ديالو والأمن تعطاه جميع الإمكانيات لأنه بدون أمن لا يمكن أن يكون أي شيء ما يمكنش نديرو حتى شي حاجة إلى ما كانش الأمن.

في هذا السياق السيد الوزير الأول وفي التصريح ديالكم وفي التنمية القروية ركزتموها في أربعة أو خمسة محاور. الكهرباء في العالم القروي، الماء الصالح للشرب، المحافظة على ثروة الغابة ومحاربة التصريح، وإنشاء مندوبية سامية تتولى تدابير قطاع الغابة ومحاربة التصحر. حنا كنتمناو السيد الوزير بكل إخلاص قطاع السكن اللي هو داخل .في سياسة القرب كنتمناو لما تيقول واحد المثل فرنسي"quand le bâtiment va tout va" حنا كنتمناو باش هاديك الضريبة TPI كانت 10٪ وكانوا الناس كيتمناو باش تنقص ولات 15، الناس بداو كيغوتوا حتى ولات 20٪ عجزت المنعش العقاري السيد الوزير الأول وغادي نعطيكم مثالا بسيط، العمارة ديال خمس طبقات لما كتبني راها كتشغل 200 ديال الناس في ظرف سنة ونصف فيها مساحة ديال 400 مترو 200 الناس في جميع القطاعات، في الكهرباء، في البلومبي، الصباغ، النجار، كتكون معدل ديال 200 ديال الناس في ظرف سنة ونصف متقطعة ولكن تشغل الناس.

ولهذا هاديك الضريبة على الأرباح راه خصنا نعيدو فيها النظر كذلك هاذوك Les taxes وراكم كتعرفوا هاذ الشي السيد الوزير الأول ما يحتاج أنا نقولو لكم، أنتم ولد القطاع كذلك في العالم القروي لكهرباء لوحدها راه ما كافياش، الماء الصالح للشرب نوصلوه لهاذ الناس راه ما كافيش المغرب مقسم إلى جهات ويختلف بعضه البعض ونعطيكم مثالا بسيط في العيد الكبير، كاع المغاربة كيدبحوا الحولي بنفس الطريقة ولكن كل واحد كيطبوا كيف... جهة تختلف عن الأخرى، دكالة ماشي هما فاس وفاس ماشي هما عبدة وكل واحد كيطلبوا بشكل ديالو ولهذا كل جهة تختلف عنى الأخرى. ففي العالم القروي أمثلة بسيطة واقتراحات وهذا هو اللي جعلنا اليوم نوقفو هنا المنطقة ديال بني ملال كتنتج مثلا الفلفلة الحمراء، حنا يا الله كنعرفو نتجوها وكنبيعوها للأجانب بدرهم للكيلو مع العلم أن الدولة هنا فين خصها تتدخل هنا فين خصها تتدخل وتخلق لينا ديك السياسة التحويلية "la transformation du produit" خصنا نعرفو اليوم أشنوهما المطالب في العالم. اليوم العالم ما بقاش يبغي بطط و ماطيشة ديالنا طريقة ولكن إلى كانت في les sachets déshydratés يمكن لهم يشروهم من عندنا وما عندهاش الكوطة. أنا توصلت اليوم بواحد المجلة من وزارة المالية والخوصصة تتحدث على الاقتصاد وتتكلم وكتقول la réalisation d'une compagne agricole largement supérieur aux prévisions" هما فضاو شغلهم وقرروا وفضاو.

والليمون والكليمنتين باقي ما تعرفش الثمن ديالهم باش غادي يتخلص الفلاح طاح عليهم بأربعة دراهم وكاين اللي دابا قالوا له 3 دراهم، على " la compagne Agricole

" فيها غير الزرع بوحدو. بطاطا شهرين وهي محبوسة ما كتخرجش إلى الخارج راه ماشي هي هادي هي la compagne ها فين غلطوا الناس ولهذا السيد الوزير نرجع ونقول لكم على أنه المغرب غني ولكن كنتمناو أن كل جهة تكون عندها سياستها بوحدها. باش نرجع لكم لهاذيك الفلفلة الحمرة كيشريوها من عندنا الأجانب بدرهم للكيلو من بني ملال وكيديوها إلى أسبانيا وكيزولوا ذاك الحبوب ديالها وكيعاودوا يبيعوه وهاذيك الجلدة ديالها كيصاوبوا منها "des produits cosmétiques " اللي كيتباعوا بأموال غالية ما كياكلوهاش ولكن حنا كفلاحة ما يمكنش لنا نعملو هاذ الشي، وهذه هي سياسة القرب.

الدولة تدخل للمناطق وتخلق وحداث تحويلية وتضمن في الإنتاج للفلاح واحد المبلغ معين غير تضمن له غير 10 ريال في الكيلو في الأرباح ولكن ما تخليهمش دائما في الخطية. مناطق ديال ميسور، مناطق ديال بولمان، منطقة ديال كرسيف كلها مناطق خصبة وغنية راه ما كاينش اليوم... l'Huile de raisin هذيك الزيت نعم أسيدي كلها اليوم للطائرات مطلوبة في العالم وحنا خصنا نعرفو العرض والطلب وهنا فين خص السياسة ديالنا تمشي وتختلف من جهة إلى أخرى ولهذا السيد الوزير حنا كنتمناو من الحكومة وحنا السؤال راه توجهنا به و أقول فيه من هذا المنطلق نود أن نتقدم إليكم بجملة من الاقتراحات.

السيد رئيس الجلسة:

الآن الكلمة للسيد المستشار أحمد بنا عن الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد أحمد بنا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين،

نلتقي اليوم في إطار مناقشة سؤال محوري يخص سياسة القرب التي جاء بها التصريح الحكومي وسطر محاورها الرئيسية.

وقبل الخوض في هذه المناقشة، باسم فريق الاتحاد الدستوري اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر إلى السيد الوزير الأول، والذي على الرغم من انشغالاته المتعددة والمرتبطة بالظرفية الخاصة التي يمر بها المغرب، أبى إلا أن يحافظ على جسور التواصل البناء ما بين كل من الجهازين الحكومي والتشريعي.

السيد الوزير الأول،

إن مفهوم سياسة القرب هو في الحقيقة ليس بمفهوم جديد، لأن حزب الاتحاد الدستوري كان أول حزب نادى بهذا التوجه منذ نشأته حيث اعتمد اللامركزية والجهوية

واللاتمركز والمبادرة الحرة وعيا منه بأن هذا النهج هو الكفيل برفع التحديات التي تواجه المغرب الحديث. إن هذا التوجه يرمي إلى تقريب المسؤولين والمرافق على حد سواء من المواطن حتى تكون حاجياته وهمومه وآماله وطموحاته معروفة وتأخذ بعين الاعتبار.

لان ذلك وحده كفيل بضمان نجاح الإجراءات والتدابير المسطرة من طرف أي مسؤول سياسي كيفما كانت اتجاهاته ومشاربه.

إن مناقشة فريقنا لهذه المحاور لن تنطلق من مبدأ النقد ولكن من باب المساهمة الإيجابية، راجين أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار هذه الاقتراحات.

أولا: في مجال التنمية القروية

ولمواجهة هذه المعضلة نقترح ما يلي:

- تسريع وثيرة كهربة العالم القروي
- تسريع تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب
- إعادة النظر في البرنامج الوطني للطرق حتى يتسنى فك العزلة عن ساكنة العالم القروي.
- حل إشكالية أراضي الجموع، بما فيها أراضي الكيش ومن أولوياتها أراضي ذوي الحقوق التي لا تعرف أية منازعات وفتح المجال أمام المقاولين الشباب من أجل الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- تبسيط المساطر الإدارية المعقدة والمرتبطة بالعديد من الرخص من ضمنها رخص حفر الآبار ورخص ضخ المياه الجوفية وذلك لتسهيل الحصول على الدعم المخصص لتجهيزات السقي العصرية.

وبخصوص الدعم الممنوح في إطار تعزيز أساليب الري بالتنقيط، نقترح أن يكون الدعم قبليا لأن الجميع يعلم أنه ليس بإمكان الفلاح بصفة عامة والمقاول الشاب بصفة خاصة، توفير الإمكانيات المالية مسبقا لوحده من أجل اقتناء هذه الأساليب الحديثة، وانتظار التعويض البعدي والذي يأتي أو لا يأتي.

استغلال 25 مليار سنتيم المأخوذة من الرسوم على المحروقات الخاصة بالقطاع الفلاحي لتخفيف عبء مديونية القرض الفلاحي على الفلاح الصغير.

كل هذه الاقتراحات ستساهم لا محالة في توطين المواطن القروي في موطنه الأصلي، وتمنح الفلاحة المغربية المناعة لمواجهة العولمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ثانيا: الصحة العمومية.

تبقى الصحة العمومية إحدى القطاعات الأكثر تضررا حيث تعاني من ضعف الإمكانيات ومن انتشار غير متوازن بين مختلف جهات المملكة.

ومن أجل التغلب على المعضلة نقترح:

- الرفع من الجهود المالي المخصص للقطاع الصحي، بحيث يصل بصفة تدريجية إلى المعدل الدولي أي 7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.
- الإسراع بتطبيق مشروع التغطية الصحية الإجبارية.
- إعادة النظر في التخطيط المتبع في مجال بناء المراكز الصحية، حيث أن عددا كبيرا منها يبقى فارغا من الأطر والتجهيزات الطبية.

ثالثا: النقل

نحن في فريق الاتحاد الدستوري نثمن مباشرة مسلسل التحرير بدءا بالنقل البضائعي، غير أننا نطالب الحكومة بأن تسرع بإخراج مشروع القانون المتعلق بتحرير نقل المسافرين إلى الوجود.

إن الارتباط الوثيقة الحاصل بين قطاع النقل والقطاع السياحي يجعلنا نفكر جادين في تنظيم هذا القطاع والنهوض به من خلال إصلاحات جذرية. فمن أجل بلوغ هدف العشرة ملايين سائح في أفق 2010 لابد للنقل أن يلعب دورا أساسيا في توفير كل الشروط اللوجيستية الكفيلة بضمان راحة ودقة الرحلات الدولية، وتوفير الربط البري الآني مع مختلف قبلات السياح سواء المغرب أو خارجه.

وأما فيما يخص المحور المتعلق بالسكن الاجتماعي، فلا تزال كل السياسات المطبقة في هذا المجال تقي بالغرض. وذلك راجع إلى المعادلة الصعبة التي لابد لها أن توازن ما بين مصالح المنعشين العقاريين وما بين القدرة الشرائية للمواطن المستهلك لمثل هذا المنتوج العقاري.

ونحن في الاتحاد الدستوري، ما فتئنا نتشبث بقناعة أساسية في هذا الإطار، هي أنه إذا كان الهدف المتوخى هو تخفيض تكلفة الشقق المعدة للسكن الاجتماعي، ورفع إشكالية التسبيق المفترض في المستفيد التوفر عليه كل هذا من أجل تشجيع الإقبال على ملكية السكنى الاجتماعية، فان إجراء كإعفاء المنعشين العقاريين من بعض الضرائب نراه لا يفي بالغرض المطلوب، لأننا نؤمن بالمقاولة الوطنية التي تؤدي مستحقاتها من الضرائب.

وبناء على هذا المنطق كنا قد نادينا بفكرة استحسان حذف هذه الإعفاءات الضريبية، وبالمقابل سيكون مهما جدا منح تسبيقات لفائدة المستفيدين بمبلغ 50.000 درهم، تصرف لحساب المؤسسة المقرضة شريطة توفر المستفيد على وعد ناجز بالبيع من طرف المنعش العقاري.

وللإشارة توجد مذكرة توضيحية لكل جوانب هذا الاقتراح الذي جاء من خلال التعديل الذي قدمناه على المادة 16 من القانون المالي 00-99.

- الأمن:

لابد في البداية من أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها مختلف المصالح الأمنية، من الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة ورجال وأعوان السلطة المحلية، قصد المحافظة على أمن وسلامة المواطنين والحفاظ على استقرار المغرب خصوصا في ظروف حساسة كهاته التي نجتازها. إن كفاءة وقدرات قواتنا الأمنية لا يجادل فيها أحد بحيث أنها استطاعت في وقت وجيز السيطرة على الوضع وتفكيك شبكات إرهابية ذات امتدادات دولية.

وإننا نرى من الضروري أن توفر الحكومة الاعتمادات المالية والبشرية لهذه الأجهزة، لأن أمن وطمأنينة المواطن واستقرار المغرب لا ثمن له، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ندرجه تحت إطار التوازنات المالية.

وفي هذا الإطار، فإن سياسة إعادة انتشار موظفي الإدارة العمومية والجماعات المحلية والموظفين الأشباح والتي نادت بها حكومة التناوب يجب تفعيلها في اتجاه دعم الموارد البشرية للأجهزة التي على عاتقها المحافظة على الأمن بما يستلزمه ذلك من صرامة ودقة، والمحافظة في نفس الوقت على المكتسبات الديمقراطية التي حققها المغرب من خلال التقيد بالقوانين، كما جاء في الخطاب الملكي الأخير: " إن بناء الديمقراطية وترسيخها، لا يمكن أن يتم إلا في ظل الدولة القوية بسيادة القانون".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد عقا الغازي عن فريق الحركة الديمقراطي الاجتماعية.

المستشار السيد عقا الغازي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

انطلاقا من تصريحكم الذي تقدمتم به أمام مجلسنا الموقر بتاريخ 21-11-2002 وخاصة الشق المتعلق بسياسة القرب قلتم: "إن هذه الحكومة تعتزم اعتماد سياسة جديدة للقرب تتوخى الاقتراب من اهتمامات وحاجيات هذه الفئات المحتاجة". يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم الموقرة بهذا السؤال الذي يتعلق بالجالية المغربية القاطنة بالخارج إيمانا مني بأن هذه الفئة مؤهلة للاستفادة من سياسة القرب التي تحدثتم عنها في تصريحكم الآنف الذكر.

السيد الوزير الأول المحترم،

على إثر الاعتداءات الهمجية الأخيرة التي عرفتها مدينة الدار البيضاء وعن مدى الانعكاسات النفسية والسلبية التي يمكن أن تتركها في الجالية المغربية القاطنة بالخارج كالتأثير على عدد الوافدين مثلا، لذلك أتساءل السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل توفير كل السبل الناجعة التي تضمن لأسر هذه الشريحة من مجتمعنا المغربي العودة إلى أرض الوطن من أجل قضاء العطلة الصيفية مع الأقارب والأحباب وذلك في ظروف حسنة.

أخاف السيد الوزير الأول أن يشتغل البعض في حدود ما وقع ليفرض سياسة خاصة. لذلك السيد الوزير الأول نريد أن نعرف ونسمع منكم ما هي التدابير التي اتخذتموها خاصة في صيف هذه السنة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار داخل أرض الوطن وهذا جانب مهم يجب أن تولي إليه الحكومة كامل الاهتمام من أجل توفير كل التشجيع والتسهيلات الممكنة في هذا المجال حتى يتسنى لهذه الشريحة أن تلعب دورها كاملا في الاستثمار وتتمتع بحقوقها داخل أرض الوطن.

كما تعرفون السيد الوزير الأول هناك مغاربة استثمروا في المغرب ولكن مع الأسف الشديد مع كثرة المضايقات قرروا باش يبيعوا الأملاك ديالهم ويمشيو يستثمروا في الخارج لذلك نتمنى أن تكون سياسة جديدة وقوية في هذا الاتجاه وأريد بالمناسبة أن أشكر السيدة الوزيرة المكلفة بالجالية في الخارج على المجهودات التي قامت بها هذه الأيام بزيارة بعض البلدان التي تقطن بها فيها الجالية المغربية وهذه سياسة القرب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد علي سالم الشكاف عن فريق التحالف الاشتراكي. فليتفضل.

المستشار السيد علي سالم شكاف:

- بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد تضمن التصريح الحكومي الذي أدلت به الحكومة أمام البرلمان خلال تنصيبها، مجموعة من الأولويات حددت كأهداف، ومنها: التشغيل، التعليم، السكن، وتقوية البنيات التحتية، إضافة إلى الاقتراب أكثر من مشاكل المواطنين في مجالات الصحة والقضاء وغيرها من المشاكل التي يعاني منها المواطنون يوميا، وذلك في إطار ما أسمته الحكومة بسياسة القرب.

لقد سجلنا، في فريق التحالف الاشتراكي، في حينه أهمية هذا البرنامج الطموح، وسجلنا الإرادة القوية للحكومة على إنجازه. ولاحظنا بالفعل أن هناك عملا جديا لا يمكن لنا سوى دعمه، مثال ذلك ما تم القيام به في مجال السكن الاجتماعي، حيث سجلنا أهمية وجدية التدابير المتخذة في هذا المجال، وبداية ظهور النتائج الأولية للمجهود الحكومي.

غير أن هناك مجالات أخرى وأهداف أخرى للبرنامج الحكومي لم يتبين لنا بعد مدى التقدم الحاصل بشأنها.
لذلك فنحن نساءل عن تقدم إنجاز المشاريع الكبرى المتعلقة بتقوية البنيات التحتية؟ كما نتساءل عن تقدم تعميم التعليم والرفع من جودته وتطبيق توجهات ميثاق التربية والتكوين؟
وقد كانت مسألة التشغيل إحدى الأولويات الكبرى للبرنامج الحكومي. وتم ربط هذه المسألة بعملية إنجاز الأشغال الكبرى المزمع إنجازها من جهة وتوسيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من جهة أخرى.
غير أننا لا نلاحظ، بالملموس نتائج واضحة، فما زالت البطالة تشكل إحدى المعضلات الكبرى لبلادنا، ويعيش شبابنا وعائلاتهم مآسي وصعوبات مادية واجتماعية ونفسية بسببها.
ونتساءل بهذا الخصوص وهل يمكن أن نتوقع تحسنا في معالجة البطالة على المدى القريب والمتوسط؟
السيد الوزير الأول،
إن المواطن يعاني يوميا من ضعف البنيات الصحية، وبعدها عنه، وتردي الخدمات الصحية، فما الذي تم إنجازه أو في طريق الإنجاز لتجاوز هذا الضعف؟ وأين وصل برنامج التغطية الصحية الإجبارية، الذي يقدم كحل لأزمة التمويل؟
وما هي التدابير المتخذة لتقريب القضاء من المواطن وضمان نزاهته وفعاليته؟
ونود السيد الوزير الأول معرفة التدابير المتخذة لتطوير القطاع الفلاحي وما تنوي الحكومة القيام به لضمان تنافسية أفضل لمنتوجنا الفلاحي والصناعي والخدماتي في السوق الدولية في ظل الاتفاقيات والالتزامات المبرمة في إطار المنظمة العالمية للتجارة خاصة مع الاتحاد الأوروبي.
كما نتساءل عن الاستراتيجية الحكومية لتطوير قطاع الصيد البحري الذي نعتبره إحدى القطاعات الهامة وبحاجة إلى دعم وتطوير خصوصا في الأقاليم الجنوبية حيث توجد العديد من الشركات على شفى الإفلاس.
كما نعبر عن انشغالنا بنظام المعاشات ونتساءل عن استراتيجية الحكومة لضمان فعاليته واستمراريته في المستقبل دون أزمات.
السيد الرئيس،
نحن مدركون، أنه لا يمكن في جلسة مثل هذه الجواب عن كل هذه القضايا، غير أننا نطلب من السيد الوزير الأول أن يعطينا بعض التوضيحات ولو بإيجاز لنقف جميعا على مدى تقدم إنجاز البرنامج الحكومي.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي عن فريق الإتحاد الاشتراكي.
المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:
بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
الإخوة المستشارون،
إننا في الفريق الاشتراكي واعون تمام الوعي أن المغرب قطع خطوات جبارة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدعيم الديمقراطية وبناء المؤسسات وهو مطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضى الاستمرار على نفس النهج وبكل إصرار وعزم، لكن تزايد الحاجيات وتفاقم العجز على امتداد عدة عقود جعلت الإصلاح يتطلب مضاعفة المجهود ورصد الاعتمادات اللازمة ورفع وثيرة الإنجاز.
ولقد كان صاحب الجلالة حفظه الله أكبر واع بخطورة هذه الأوضاع. فقد اعتبر جلالته في خطابه الافتتاحي للولاية الحالية للبرلمان بأن " الرهان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، رهانا أصعب من تحدي بناء الصرح المؤسسي الذي حققنا فيه مكاسب هامة، والذي سنتعهده بالمزيد من التوطيد والتجديد والعقلنة " انتهى كلام جلالة الملك.
ولكي نعطي صورة حول حقيقة الأوضاع الاقتصادي ة والاجتماعية ببلادنا، لا بد أن نسرد بعض الأرقام التي تنطق من تلقاء نفسها. فلا زال نصف المغاربة يعانون من آفة الأمية، والأمر أكثر استفحالا بالنسبة للنساء حيث تصل النسبة إلى 62٪ ، وهو ما يؤثر على وتيرة التأهيل الاقتصادي والتنموي.
أما فيما يخص التعليم فلازال شعار تعميم التمدرس لم يتحقق لحد الساعة، فلا زال حوالي 2 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 9و15 سنة خارج أسوار المدرسة. ناهيك عن الأعداد الكبيرة ممن في سن التمدرس بالعالم القروي والذين لم يجدوا مكانا بالمدرسة خاصة وسط الفتيات.
وتبقى معضلة التشغيل هي أم المشاكل حيث زاد من استفحال الظاهرة وحدتها امتدادها إلى صفوف خريجي الجامعات والمعاهد من ذوي الشواهد العليا.
وبخصوص السكن، فإنه يشكل الهاجس المركزي الذي يؤرق أغلب الأسر المغربية التي لا تزال ترى في السكن اللائق حلما بعيد المنال بالنظر لإمكاناتها. وبالفعل فإن أزيد من مليون و 250 ألف أسرة مغربية ليس لها سكن لائق بها، كما أن 33% من ساكنة الحواضر تعيش في مساكن غير لائقة، وهو ما يعني أن ثلث السكان يعيشون إما في مدن عشوائية أو صفيحية أو في بناء غير لائق.

ثم هناك الجانب الصحي الذي لا يعرف قطاع في المغرب نقصا أكبر منه، سواء على مستوى الأطر الطبية والصحية أو على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الطبية. وإذا كان نظام التغطية الصحية الإجبارية عمل هام في اتجاه تخفيف جانب من تكاليف العلاج بالنسبة لفئات عريضة محدودة الدخل، فإن ارتباط هذا النظام بإجراءات ومساطر تطبيقية سيؤخر العمل به، ويزيد من معاناة تلك الفئات.

إن هذه المعطيات والأرقام لمؤشر ملموس على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الميادين الحيوية التي تطرقنا لها وفي ميادين كثيرة مرتبطة بها. وإنه لا سبيل لوقف هذا التدهور والنزيف إلا بسن سياسة اجتماعية متضامنة قريبة من هموم واحتياجات المواطنين، قادرة على الإنصات لآلامهم وآمالهم، والاستجابة لمطالبهم.

فإذا كان الخطاب الملكي السامي الموجه إلى ممثلي الأمة قد حدد الأسبقيات، وحذر من الخلط وجعل كل شيء ذا أسبقية، فإن المطلوب اليوم هو تركيز الجهود الوطنية مجتمعة على هذه الأسبقيات.

ورغم أن المهمة شاقة ومضنية، فإن العمل الجاد والدءوب، وتوخي النزاهة وحسن التدبير، وتقويم الاعوجاج أينما كان وحيثما ظهر سيشكل لا محالة منطلقا صحيحا للتغلب على كل المعوقات وتحقيق التنمية الاقتصادي ة المرجوة.

فهل ستتجند الحكومة بكل مكوناتها وإمكاناتها لسن سياسة القرب من المواطن والإنصات لمتطلباته ومعالجة مشاكله المباشرة ومصارحته بالحقائق مهما كانت ودعوته للتعبئة الوطنية الشاملة حتى يكون خير معين ودعم لسياساتها التنموية المستقبلية؟

لذلك فإننا نسائلكم السيد الوزير الأول حول الخطوات العملية التي باشرتموها لحد الآن في التقدم العملي في إنجاز محاور البرنامج الحكومي الذي دافعتم عنه أمام مجلسنا ومنحناه مساندتنا ودعمنا وذلك خلال الفترة التي تحملتم فيها مسؤولية الوزارة الأولى؟

كما أننا نسائلكم حول مدى ملاءمة الظروف الميدانية للسير بالوثيرة المطلوبة في إنجاز ما التزمتم به من برامج وإصلاحات؟

وبناء على أن لكل برنامج أسبقيات، وأن الأسبقيات حددها الخطاب الملكي السامي في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، فما هي الوثيرة التي باشرتم بها معالجة هذه الأولويات؟ وما هي النتائج التي أسفرت عنها هذه المعالجة آملين أن تكون المؤشرات السابقة الذكر قد عرفت تحسنا إيجابيا في اتجاه تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الآن الكلمة للمستشار السيد العربي بوراس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، فليتفضل.

المستشار السيد العربي بوراس:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الموضوع الذي نناقشه اليوم والمتعلق بدعم اللامركزية وتكريس سياسة القرب يكتسي أهمية بالغة ويشغل بال العديد من المواطنين المغاربة بمختلف شرائحهم، وذلك لارتباطه الوثيق بإعادة تنظيم وحسن تدبير الإدارة المغربية وتحسين علاقتها اليومية بالمواطن.

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية، تتبعنا وبإمعان ما جاء في التصريح الحكومي، خصوصا ما يتعلق بسياسة القرب وقد استبشرنا خيرا لأن الحكومة جعلت هذه المسألة من صلب اهتماماتها، إذ لا يخلو أي تصريح من الإشارة إليها، وبالفعل فإن القراءة الدقيقة للواقع المغربي وللأوضاع الاجتماعية الصعبة التي أصبحت تعيش فيها شريحة عريضة من السكان تجعلنا نجدد التأكيد على أن هذه السياسة ستلعب دورا رائدا في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

إن تطبيق سياسة القرب سيساعد بدون شك في الاقتراب من اهتمامات وهموم المواطنين، وذلك عن طريق تحقيق نوع من الانسجام والتعايش الاجتماعي، والتقليص من الفوارق الجهوية التي استفحلت بين جهات المملكة بل بين مناطق الجهة الواحدة نفسها وبالتالي الوصول إلى تنمية مندمجة خصوصا بالعالم القروي الذي يعيش خصاصا مهولا من حيث ضعف التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والمرافق العمومية الحيوية.

إننا نتفهم تركيز الحكومة في مقاربتها لهذا الموضوع على أربع قطاعات حساسة وهي السكن الاجتماعي، النقل، الصحة العمومية ثم التنمية القروية، بل نقول بأنه آن الأوان لإعطاء هذه القطاعات ما تستحق من العناية والأولوية.

إن محاربة السكن العشوائي وتوفير السكن اللائق يبقى أكبر تحد على الحكومة وكل المتدخلين رفعه، إذ أن هذه الأنماط من السكن التي لا تتوفر على أدنى شروط الإقامة والسلامة تساعد على استشراء الجهل والأمية وتكون خير رحم لنمو التطرف كيفما كانت أشكاله.

إن الحصول على سكن لائق وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار هاجس يقض مضجع العديد من المواطنين حتى ذوي الدخل، أما محدودي الدخل فنتساءل كيف ستتعامل الحكومة معهم في هذا المجال. إذ لابد من التأكيد على أن الأمر أصبح يتطلب مراجعة شاملة لسياسة السكن التي كانت متبعة دون إغفال باقي مكونات هذه المعادلة من منعشين عقاريين وعقار، فتشييد وحدات السكن اللائق لا يعني فقط المدن والمراكز الكبرى، بل يمتد ليشمل المجموعات القروية والجماعات والمراكز الهامشية.

السيد الرئيس،

إن النقل القروي يعيش مشاكل صعبة تؤثر بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي. عن ضعف وسائل النقل التي يمكن أن تقلص من معاناة السكان وتوفر لهم ظروف ملائمة لقضاء حاجياتهم اليومية من الحواضر المجاورة لهم، إلى جانب معاناتهم مع السفر أيام العطل، فهناك انعدام الطرق المعبدة والمهيأة التي تزيد من حدة وعزلة هذه الساكنة حتى إن توفرت لها وسائل النقل البدائية. فشق الطرق يبقى الحلم الأكبر والأول لدى الإنسان القروي، لأن الطرق هي الوسيلة الوحيدة لتحريك عجلة الاقتصاد القروي وربطه بباقي المناطق وفك العزلة عنه، وبالتالي دمجه وانخراطه في سياسة القرب المنشودة والتي يعتبر الإنسان القروي أهم ركائزها.

إن الحديث عن الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها العالم القروي يجرنا للحديث عن الخصاص الملحوظ في القطاع الصحي وضعف الخدمات الطبية رغم المجهودات الكبيرة التي بذلت للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتطويره بتعزيز المراكز الاستشفائية والمستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات الحضرية والقروية. لقد آن الأوان لإعادة النظر في السياسة المتبعة في هذا المجال والتي أدت إلى حد الآن إلى تقوية المراكز الموجودة بالمدن على حساب البوادي والقرى.

لا يختلف اثنان في أن التنمية القروية هي أهم أولوية استراتيجية لسياسة القرب التي نحن بصدد مناقشتها اليوم، خصوصا إذا ما عرفنا أن أكثر من نصف ساكنة المغرب تعيش في الوسط القروي، هذا الوسط الذي تم تغييبه لمدة من الزمن من الزمن ليست بالهينة، والذي لازال يدفع ثمن هذا التغييب لحد الآن، حيث كان حاضرا فقط في التصريحات والخطابات، لكنه كان مغيبا على مستوى البرامج والمشاريع الفعلية التي تتم برمجتها.

إننا في فريقنا، لا ننكر المجهودات الكبيرة التي بذلت في عهد حكومة التناوب والتي لا زالت تبذل من أجل إعطاء سكان القرى والبوادي العناية التي يستحقونها وذلك عن طريق مواصلة إنجاز البرامج الوطنية المسطرة والتي يبقى من أهمها برنامج الكهربة القروية الذي قطع أشواطا مهمة من أجل تحقيق كهربة كافة المناطق القروية. إلا أن ما يلاحظ رغم كل هذه المجهودات هو أن نسبة التغطية لازالت ضعيفة خصوصا بالمناطق الجبلية البعيدة عن الشبكة الكهربائية، لذلك فإننا نطالب بضرورة تشجيع سكان هذه المناطق على الإقبال على الكهربة بواسطة الطاقة الشمسية.

السيد الرئيس،

إن سياسة القرب تعني كذلك توفير الماء الصالح للشرب، هذه المادة الحيوية التي تأثرت بفعل توالي سنوات الجفاف وقلة التساقطات، وبالتالي فانعدامها لظروف طبيعية أو ظرفية ببعض المناطق القروية زاد من حدة معاناة السكان، الذين يضطرون أحيانا إلى قطع مسافات طويلة والوقوف لساعات للحصول على ما يكفي فقط لسد حاجيات يوم واحد من هذه المادة.

وفي هذا الصدد نناشد الحكومة بأن تستمر على دعم المجتمع المدني الذي يعمل، في إطار الجمعيات، على إنشاء مشاريع لتزويد القرى بهذه المادة الحيوية، الأمر الذي سيساعد على مضاعفة وثيرة التزويد بالماء الصالح للشرب.

إن الحديث عن الماء لا يعني فقط ضرورة الحصول عليه، بل كذلك حسن تدبيره وحسن استغلاله. فلا حاجة للتذكير بما خلفه الجفاف من آثار سلبية على حقينة السدود والمياه الجوفية، وما يستدعيه ذلك من جهود لعقلنة استغلاله في مختلف المجالات خصوصا الفلاحية منها. وهنا لابد من أن نتساءل عن ماذا أعدت الحكومة لترشيد استعمال الماء، بما في ذلك إعادة استغلال المياه المستعملة، واعتماد التقنية الجديدة للري والتي أثبتت جدواها.

ونظرا لترابط هذه القطاعات بعضها بعض، فإننا ندعو إلى ضرورة دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق النائية باعتماد التسهيلات والتحفيزات الكفيلة بذلك، حتى يتمكن المستثمرون من إنجاز مشاريعهم في هذه المناطق، نظرا لما سيوفره ذلك من فرص عمل ورواج اقتصادي وتحسن في المستوى المعيشي للساكنة. وذلك عن طريق خلق وحدات محلية لإنتاج، سواء في المجال الفلاحي أو فيما يخص تربية المواشي وغيرها.

كل هذه العوامل وغيرها ستمكننا فعلا من تقليص إن لم نقل القضاء على الهجرة بمختلف أشكالها الداخلية والخارجية، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر الذي يهدد أكثر من 4 ملايين مواطن.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار والآن الكلمة للمستشار السيد عبد القادر أزريع باسم الفريق الكونفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس،

الوزير الأول،

السادة المستشارون،

لقد تمحور التصريح الحكومي الذي تفضلتم بتقديمه أمام مجلسنا الموقر على سياسة القرب، وهي كما نعرف سياسة شمولية، تهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية لتجاوز المعضلات الاجتماعية الكبرى التي حالت دون إنجاز دول الجنوب لقفزتها التنموية

المطلوبة من أجل تحقيق توازناتها الكبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا العملية.

سياسة القرب إذن، السيد الوزير الأول المحترم، هي سياسة تنموية بديلة تقوم أساسا على المبادرة والإشراك والتضامن واللامركزية لمعالجة المعضلات الاجتماعية الكبرى، كالسكن والأمية والبطالة والخدمات الاجتماعية إلى أخره من المعضلات التي تهز الاستقرارات الاجتماعية في جل دول الجنوب وعلى سبيل المثال لا الحصر ما حصل بالأرجنتين.

إن الظرفية التاريخية تفرض مراجعة السياسة المتبعة ببلادنا والقائمة على التمركز في مجال التقرير والتخطيط والتوجيه والتمويل، والتي تجعل الإشراك مجرد محطة إخبارية تفترض أن المواطن مجرد آلة للاستهلاك. وهذا معناه التغييب الكلي للمبادرة المحلية سواء كان مصدرها فردا أو مجموعة أو جماعة.

إننا بدون مراجعة جذرية لهذا النوع من السياسات، والتي يمكن اعتبارها اليوم كلاسيكية، ارتبطت بنموذج معين للدولة، وهي الدولة المركزية التي تنفرد بالتخطيط والقرار والتمويل، لن نستطيع رفع التحديات ضد إكراهات العولمة، عولمة الرأسمال وعولمة الربح كذلك، ولن نستطيع رفع التحدي ضد العجز الإجتماعي الذي تواجهه بلادنا في المجالات الحيوية التالية: التعليم - الصحة - السكن - الشغل والشباك الاجتماعي...

فاعتماد سياسة القرب في منظورنا، هي اعتماد سياسة تختلف جذريا عن كل السياسات المعمول بها من أجل توفير حاجيات تأهيل شامل لمجتمعنا، وهي كذلك أحسن جواب على انعكاسات العولمة على المواطن المغربي.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن حضورنا ككونفدراليات وكونفدراليين في الساحة المجتمعية من موقع تأطيرنا للطبقة العاملة، مكننا من صياغة تصورنا المستقل لسياسة القرب صغناها في مشروع متكامل إنه مشروع الأوراش الكونفدرالية. حيث أعلن الأخ الكاتب العام نوبير الأموي عن انطلاق هذا المشروع بمناسبة فاتح ماي 1998.

وقد اعتبرنا هذه المبادرة في حينها وعيا طلائعيا بهذه المقاربة التجديدية لنوع التأطير النقابي للمواطن، وأردناها كذلك أن تكون إشارة للمسؤولين عن تدبير الشأن العام. وبالرغم من عدم التقاط الحكومة لهذه الإشارة الكونفدرالية، قررنا الاستمرار في مشروعنا الوطني هذا بالاعتماد على إمكانياتنا الخاصة. وهكذا استطعنا أن ننجز بفضل انخراط كل الكونفدراليات والكونفدراليين من طنجة إلى الكويرة المئات من الآبار وفتحنا المئات من المسالك واستصلاح العديد من المستوصفات والمستشفيات وشيدنا العديد من الأقسام وأصلحنا العديد من الحدائق في الوسط القروي كما في الوسط الحضري. وليس بعيدا عن المركز، استطاع الكونفدراليون والكونفدراليات أن يعيدوا إلى حديقة لارميطاج رونقها وجماليتها.

إن هذا المشروع الكونفدرالي المتكامل والذي يدخل ضمن ثقافة سياسة القرب، نعتبره من الركائز الوطنية لسن هذا النوع من السياسات في بلادنا. وتأسيسا على هذه التجربة وهذا الوعي، نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنه لابد من توفير الشروط التالية لضمان النجاح والاستمرارية لهذا النوع من السياسات:

1- إعداد تصور متكامل منسجم ومندمج تؤطره إرادة حقيقية متقاسمة في الفعل والإنجاز من طرف كل المتدخلين حكومة، أحزابا، نقابات، جمعيات، أفرادا وعلى جميع المستويات:وطنية، جهوية، محلية.

2- إقرار القرب كسياسة بديلة بنيويا وهيكليا، أي جعل سياسة القرب اختيارا استراتيجيا موجها للسياسات العمومية المعتمدة من طرف الحكومة بشراكة كاملة مع كل الفاعلين من مختلف المواقع والمسؤوليات.

3- تأسيس سياسة القرب على مقاربة ثقافية تجعل من التنمية المستدامة محورها ومقاربة تربوية إشراكية تقوم على تشجيع المبادرة الفردية والجماعية للمساهمة في معالجة المشاكل والمعضلات وبالتالي الانتقال بالمواطن من وضعية المتلقي والمنتظر إلى الفاعل والمساهم في معالجة القضايا والمشاكل المطروحة.

4- اعتماد مناهج التشخيص الترابي العلمي وتعميمه على الجماعات المحلية والقروية باعتبارها النواة الأقرب للمواطنين إداريا بالإضافة إلى جمعيات التنمية المحلية التي ينبغي أن تتلقى التشجيع الكامل للقيام بالدور التنموي المنوط بها.

5- تفعيل المقتضيات الدستورية فيما يتعلق بالجهة وخاصة دورها التنموي وذلك بالرفع من ميزانيتها، وفي هذا الاتجاه ندعوكم السيد الوزير إلى التفكير في إعادة النظر في التقسيم الجهوي الحالي على أسس جديدة محورها التنموية المستدامة والمتكاملة بين كل الجهات.

6- إعادة هيكلة المصالح الوزارية وذلك بخلق مصالح وزارية جهوية على غرار ما أنجز في قطاع التعليم (الأكاديميات) مع إعطاء هذه المصالح الجهوية صلاحيات أقوى وأوسع، تمكنها من القيام بدورها التنموي الجهوي.

7- إعادة هيكلة الميزانيات القطاعية وذلك بتوسيع بنيتها لتشمل ميزانيات جهوية تغطي حاجيات وبرامج المؤسسات الحكومية الجهوية.

8- تفعيل المقتضى الدستوري القاضي بتأطير الأحزاب والنقابات والجمعيات للمواطنين من خلال تمكين هذه المؤسسات التأطيرية من الإمكانيات المادية والتأطيرية حتى يتسنى لها القيام بمهامها الدستورية.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، إخواني المستشارين، تأسيسا على ما سبق نقترح على حكومتكم ما يلي:

أولا: تشجيع الشراكات المختلفة من أجل مواجهة المعضلات الكبرى التي من المفروض التصدي لها وفي أقرب وقت ممكن. وفي هذا الاتجاه نقترح عليكم في إطار شراكة مع القطاعات الوزارية والمقاولات العمومية وشبه العمومية إمكانية إيجاد 300.000 منصب شغل لاستيعاب كل الأظر الشابة المعطلة.

ثانيا: فتح المجال لإبداع صيغ جديدة لمعالجة قضايا السكن عبر برامج مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى السكن وإمكانية توفير مناصب شغل إضافية وذلك في شراكة مع المقاولة تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية للمقاولة".

ثالثا: تحويل المؤسسة التعليمية إلى ورش مفتوح للتنمية الاجتماعية والثقافية عن قرب وذلك بفتح أبوابها للمبادرات التي لها ارتباط بالحقل التربوي التعليمي على سبيل المثال لا الحصر المشاريع التنموية التي توفر الاستجابة للحاجيات الخصوصية للتلاميذ والمشاريع التي لها علاقة بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمدرسة.

رابعا: في مجال الصحة، ندعو إلى تحويل المستشفيات الكبرى والمستوصفات بالعالم القروي إلى فضاءات مفتوحة تستجيب أكثر وأحسن للحاجيات الصحية والتضامنية للسكان.

خامسا: إعادة هيكلة المناطق الصناعية بما يخدم مبدأ التوزيع العادل للثروة الوطنية على كل المناطق والجهات دون حيف أو ميز بما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

فلم يعد من معنى أن تستحوذ مدينة لوحدها على ما يتجاوز 80٪ من الرواج الاقتصادي ببلادنا. فلا مركزية اجتماعية وسياسية بدون لامركزية اقتصادية.

سادسا: تنظيم مناظرة وطنية تعقد في العواصم الجهوية بالتناوب من أجل تدارس وتقييم ما أنجز عن قرب، وتكون هذه المناظرة مناسبة لتنظيم ندوات وأيام دراسية ومعارض تخدم سياسة القرب وتقريبها أكثر من الفاعلين المحليين والجهويين.

هذه السيد الوزير الأول المحترم، مقاربتنا لسياسة القرب القائمة على ثقافة جديدة تهدف إلى رد الاعتبار لمبدأ العدالة والتوازن في مجال توزيع الثروة الوطنية، وتهدف كذلك إلى تحويل الوطن إلى أوراش متكاملة ومندمجة من أجل صنع المعجزة المغربية التي نؤمن بها في إطار مركزيتنا المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

الآن أعطي الكلمة لآخر متدخل في هذه اللائحة باسم الحركة الوطنية الشعبية، الأخ السي عبد الكبير برقية:

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

انطلاقا من موقعنا في حزب الحركة الوطنية الشعبية، كمؤيدين للسياسة الحكومية المعتمدة حاليا، فإنه يتحتم علينا أن نكون من المدافعين على مواقفها واختياراتها.

غير أنه لابد من الإشارة إلى أنه كنا ولازلنا وسنبقى واعون كل الوعي، أن كل ما تقوم به الحكومة في التسيير، هو معرض للانتقادات نظرا للإكراهات المتواجدة.

فبالنسبة للتوجه السياسي والفلسفي لحزبنا، ليعلم الجميع على أننا في حزب الحركة الوطنية الشعبية، كنا دائما وأبدا، وسنبقى أوفياء لفكرنا، ذلك أننا نعتبر الخطب الملكية، بمثابة ظهائر شريفة، تلزمنا ويتعين علينا تطبيقها بكل حذافيرها وبدون تأخير أو هوادة.

وهكذا، فإننا واثقون أن جلالته هو الساهر الأول على استقرار وأمن الأمة، وضامن العيش الرغيد لأبناء شعبه، وصون كرامته في ظل مناخ ينعم بالحرية والديمقراطية التامة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون.

وفي هذا الإطار، فإن سياسة اللامركزية واللاتمركز في المغرب، تعتبر من المواضيع التي استقطبت ولازالت تستقطب اهتمامات الجميع، وتحظى بإجماع تام. وبرجوعنا إلى تطور المسؤولية من خلال القانون المنظم للجماعات المحلية، نجد أن عدة اختصاصات منحت للمجالس الجماعية.

وعلى ضوء هذه الإصلاحات الأساسية، تفضل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، بتدشين الدورة الأولى للمناظرات الوطنية للجماعات المحلية بمدينة مراكش.

ومنذ ذلك التاريخ، قطعت الديمقراطية المحلية أشواطا مهمة في مجال اللامركزية، فمن مناظرة إلى أخرى، كانت هذه الملتقيات الكبيرة، تعتبر مصدر تجديد لمسار اللامركزية بالمغرب، وكانت في كل مناسبة، مصدر إلهام وفضاء رحبا للمناقشة وإطار مناسبا للتفكير والتخطيط والإبداع.

أما بالنسبة، للتطبيق الفعلي لسياسة القرب فهنا لابد من التأكيد على أن هذه المسألة تختلف من شخص إلى آخر ومن هيئة إلى أخرى، وهي تتعلق بمدى استيعاب كل واحد منا للتوجيهات الملكية، وقدرته على ترجمتها على أرض الواقع، وهنا يتبين لنا بجلاء، أن الأمر يختلف حسب الطرق والمعايير والأساليب المعتمدة في التطبيق وكذا باختلاف

موقع كل مسؤول على حدة ونظرته للقضايا والإشكاليات المطروحة، الشيء الذي يفرض علينا أن نحاسب أنفسنا.
إلا أنه كلما ساندنا الحكومة وواكبنا تطورات أعمالها، وجب علينا في نفس الوقت، التعامل بنقد ذاتي، حتى لا تسجل انزلاقات معينة، ولنجعل كذلك من أنفسنا الرقيب الدائم علينا.
إن سياسة القرب التي نادى بها مولانا أمير المؤمنين، وحدد محاورها الأساسية في خطابه ليوم الجمعة 11 أكتوبر 2002 بقية البرلمان، والتي يجب على الحكومة تركيز الجهود عليها، باعتبارها أسبقيات ملحة، وكذا من بين الإنتظارات والانشغالات الوطنية الحقيقية وهي:
- التشغيل المنتج
- التنمية الاقتصادية
- التعليم النافع
- السكن اللائق
وبرجوعنا إلى القطاعات التي اعتمدتها الحكومة في مجال سياسة القرب، كما جاء في نص البرنامج الحكومي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر هذا نجد ما يلي:
1 - السكن الاجتماعي
2 - النقل
3 - الصحة العمومية
4 - التنمية القروية
وعلى ضوء هذه الاختيارات، يجدر بنا التساؤل هل فعلا حققنا هذه السياسة ولو نسبيا على أرض الواقع.
بكل صراحة وصدق، نقول على أن النتيجة غير مرضية، وكلنا مسؤولون على هذه الأوضاع، فبقدر ما أن المواطن محتاج إلى هذا التقارب من خلال تأطيره، بقدر ما هو في حاجة ماسة لحل مشاكله اليومية، إلا أن هذا لن يتحقق بالنظر للأسباب والاعتبارات التالية:
السيد الوزير الأول لدي تساؤلات وأقدمها إليكم لتنوير فكري ومن يتساءل معي.
1 - إن عدم التواصل بين جميع الفعاليات المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجعل كل واحد يعمل في إطاره الضيق وبشكل منفرد في تخميناته، وبالتالي في اتخاذ قراراته الفردية، دون إشراك باقي الأطراف الأخرى.
2 - إن قلة الإمكانيات المتوفرة والمتاحة لدى بعض المسؤولين، وإعطائهم صلاحيات إدارية، تقف حجرة عثرة، وحاجزا قويا، تحول دون التقدم في أعمالهم، مما قد يؤثر بشكل أو بآخر في عرقلة إرادتهم أو مسيرتهم، وقد تصبح في بعض الأحيان حافزا أو دافعا مباشرا للتخلي عن مهامهم خوفا عن مناصبهم.
ولعل هذه الوضعية، هي التي كانت من ضمن اهتمامات جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، حينما قرر خضوع الموظفين الساميين لحركة انتقالية على مدى كل أربع سنوات، حيث أعطى من خلال هذا الإجراء، بعدا ونقلة نوعية، لسياسة اللامركزية، واللاتمركز الإداري، وهذا ما أكد عليه وسار على نهجه، وارث سره صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال خطابه السامي بمدينة الدار البيضاء.
3 - إن قوة المجتمع المغربي، تتجلى في كون جل المسؤولين والمثقفين ينحدرون من قاعدة المجتمع، وعايشوا جميع الحالات، إلا أنه في بعض الأحيان يصبح هذا المسؤول متجاهلا الحقيقة متكبرا ويعيش مركبا مجتمعيا عوض أن يفتخر ويستغل تجربة حياته اليومية لإيجاد حلول للمواطن.
ولهذا فإن الزيارات الملكية في جميع أنحاء المملكة، تعد في نظرنا دليلا قاطعا، وعربونا عن تقوية سياسة القرب، من خلال تفقد جلالته لأحوال رعاياه الأوفياء، وهذا ليس بغريب على المغرب والمغاربة، حيث كان ملوك المغرب، يعتبرون عرشهم فوق جوادهم.
بالإضافة كذلك نتساءل السيد الوزير الأول.
1 - بالنسبة للتعليم، لماذا حذفت مادة التربية الوطنية مدة طويلة من المقررات ومهمة التعليم هي التربية قبل التكوين، وذلك من خلال المثالية للمعلم.
كما أن التعليم العالي والبحث العلمي لا يتماشى مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدول الراقية.
وفي هذا الصدد لماذا المجالس العلمية الإقليمية خلقت وما هو الدور الذي تلعبه؟
2 - بالنسبة للسكن اللائق، هل تظنون أن الحل يكمن في السياسة السكنية للتجمعات الكبرى، أم أنه يوجد في المدن المجاورة لها، مع فتح المسالك والطرق وتوفير كافة المرافق لفائدة العالم القروي حتى نحد من ظاهرة الهجرة القروية وما يترتب عليها؟
3 - بالنسبة للتنمية الاقتصادية، مراعاة للعولمة، ألا تظنون أنه حان الوقت لتشجيع المقاولة في استعجال اتخاذ القرارات الإدارية مع الحد من الضرائب وتقليص الفوائد البنكية.
4 - إن أزمة التشغيل هي ظاهرة عالمية لا يمكن أن نستثني بلادنا منها، لكن ألا تظنون أن الحالة الراهنة في بلادنا هي وضعية مصطنعة نسبيا ويمكن التصدي إليها بشجاعة من خلال مراجعة ومراقبة بعض القطاعات.
وأخيرا، أصبح لزاما علينا أن نتصدى للمشاكل بقوة لأن الزمن لا يرحم ومن لم يتقدم فهو يتأخر.
ويجب علينا أن نقتدي بالحديث النبوي الشريف: "من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد".
وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. والآن بعد تدخل السادة رؤساء الفرق أعطي الكلمة للسيد الوزير الأول للإجابة عن تساؤلات السادة المستشارين فليتفضل.

السيد إدريس جطو الوزير الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة،

نجتمع اليوم بعد مرور سبعة أشهر على تنصيب الحكومة التي أتشرف برئاستها وفاء بالالتزام الذي عقدناه على أنفسنا والمتمثل في إقامة علاقات مثالية مع الجهاز التشريعي بغرفتيه غايتنا من ذلك ترسيخ مبدأ الرقابة البرلمانية على أعمال الجهاز التنفيذي وإيمانا منا بأن هذا السلوك الديمقراطي هو أنسب وسيلة لتبليغ المواطن من خلال الهيأة التشريعية بمضامين السياسة الحكومية والبرامج والمشاريع وتمكينهم من تتبعها عن كثب.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب المولوي بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان والتي حدد فيها جلالته الأولويات التي يتعين على بلادنا الإنكباب عليها والمتمثلة في توفير السكن اللائق والتعليم النافع والشغل المنتج والتنمية الاقتصادية.

حرصت الحكومة على تجسيد هذه التوجهات من خلال البرنامج الحكومي الذي كان لي شرف عرضه على مجلسكم الموقر وذلك بوضع خطة عمل منسجمة شملت المحاور الثلاث الواردة في التصريح الحكومي والمتمثلة في ترسيخ ثوابت بلادنا وتأهيل اقتصادنا واعتماد سياسة جديدة تنصب على الاهتمامات والحاجيات الضرورية للمواطنين.

وهكذا فيما يخص الشق الأول من البرنامج الحكومي والمتعلق بترسيخ ثوابتنا ومقدساتنا فإن الحكومة تواصل السير على النهج السليم الذي اختارته بلادنا المتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد والتشبث بديننا الحنيف وبقيمه وتعاليمه السمحاء ووحدة المذهب والاستمرار في الدفاع عن وحدتنا الترابية والسير بثبات على درب الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بتحديث وتأهيل الاقتصاد الوطني بغية تأهيل المغرب لولوج منطقة التبادل الحر في أفق 2012 ومواجهة تحديات العولمة والتنافسية عملت الحكومة على فتح العديد من الأوراش وقد همت هاته المبادرات تقوية وتحديث شبكات التجهيزات الكبرى وتحسين العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وخلق المناخ الاجتماعي الضروري للدفع بالاستثمار وتطوير المقاولة وكما تعلمون فإن الحكومة اتخذت في هذه المجالات العديد من التدابير وتمكنت من تحقيق العديد من المنجزات ونحن مرتاحون للنتائج الأولية المسجلة في هذا الصدد وستكون لنا إنشاء الله مناسبة في المستقبل القريب لعرض المبادرة الحكومية أمام الهيأة التشريعية وتقييم نتائجها.

السيد الرئيس،

تطرقت بعض التدخلات إلى إعطاء الأولوية للأمن والعناية بهاته الأسرة أشكرهم على اقتراحاتهم في هذا المجال، علما أننا تطرقنا لهذا الموضوع أمامكم في الأسبوع الماضي وعلى أتم الاستعداد للرجوع إليه إذا أقتضى الحال. كذلك فيما يتعلق بسؤال المستشار المحترم عقا الغازي عن توفير الظروف الضرورية لاستقبال جاليتنا في الخارج سأطلب من السيدة الوزيرة المنتدبة نزهة الشقروني أن تغتنم اجتماعات لجنتكم المختصة للإجابة وبالتفصيل عن أسئلتكم وتخوفاتكم. كما نغتنم المناسبة لأؤكد للسيد المستشار المحترم الأستاذ الفاضيلي أن إدارة المياه والغابات ونفس الشيء بالنسبة للشبيبة والرياضة ليست معطلة.

السيد الرئيس،

تلبية لطلب مجلسكم الموقر وعملا بالنهج الذي اخترناه لمد جسر التواصل وإحاطة المستشارين المحترمين بالبرامج والمشاريع وخطة عمل الحكومة أتشرف اليوم للمثول أمامكم في هذه الجلسة التي قررتم تخصيصها للشق الثالث من البرنامج الحكومي المتعلق بسياسة القرب ويطيب لي أن أطلع مجلسكم الموقر ما اتخذناه من مبادرات و ما خططناه من مشاريع وما حققناه من منجزات أولية في هذا المجال.

إن الاختيارات التي سطرناها في البرنامج الحكومي ضمن ما أسميناه بسياسة القرب كانت نتيجة لتحليلنا للوضع الاجتماعي ببلادنا الذي جعلنا نقف على تراكمات العجز الحاصل في العديد من القطاعات الاجتماعية وخصوصا منها مجالات السكن والصحة والتعليم والنقل والتنمية القروية.

إن العجز المتراكم في هذه القطاعات الاجتماعية الحساسة يجد تفسير أساسا في عدم مسايرة وثيرة النمو الاقتصادي لنسبة النمو الديموغرافي التي تقدر حاليا رغم انخفاضها المستمر ب 1.85٪ أي ما يعادل 500 ألف نسمة كل سنة كما أن نسبة النمو الحضري تقدر ب 2.85٪ تغذيها حدة كثافة الهجرة القروية التي تفوق 217 ألف شخص سنويا نتيجة انعكاسات توالي سنوات الجفاف وإيمانا من حكومة صاحب الجلالة أن العجز الاجتماعي المتراكم لا يمكن تداركه فقط من خلال التطور الطبيعي للاقتصاد الوطني، فقد اعتبرت أنه من واجب الدولة التدخل المباشر ودعم

القطاعات الاجتماعي ة والاستجابة للحاجيات الضرورية للمواطنين.

إننا واثقون بأن العمل على رفع وثيرة نمو الناتج الوطني هو الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتطوير القطاعات الاجتماعية وتحسين مستوى عيش ساكنة بلادنا بناء على اختياراتنا الراسخة المتمثلة في النهج الليبرالي وتحرير المبادرات الاقتصادية ومواصلة سياسة الخوصصة والتدبير المفوض.

إن تدارك العجز الاجتماعي لن يتم فقط من خلال اعتماد سياسات اقتصادية صرفة بل يتطلب من الدولة العمل على ضمان التوازنات الاجتماعية من خلال ممارسة وظيفتها الاجتماعية الموازية وذلك لمعالجة مكامن الخلل ويحتم هذا التدخل المباشر من جهة أخرى كون هاته الاختلالات الاجتماعية تمس بالأساس فئات عريضة من مجتمعنا وبالخصوص تلك التي تعيش في هوامش المدن وفي القرى.

لذا ارتأت الحكومة تصفيف قطاعات السكن والصحة والنقل والتنمية القروية ضمن أولوياتها وقررت معالجتها بصفة استعجالية لكونها تشكل الاهتمامات الأساسية للمواطنين وتؤثر الإختلالات المسجلة بها سلبا على حياتهم اليومية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع السكن ورغم المجهودات التي بدلت والسياسات التي وضعت والبرامج التي أنجزت من طرف الدولة منذ سنوات فلا زالت شرائح عريضة من المواطنين تقطن في مساكن وأحياء غير لائقة خاصة في المدن العتيقة والأحياء العشوائية ومدن الصفيح ويقدر عدد الأسر التي تشكو من ظاهرة السكن غير اللائق بمليون و250 ألف تتوزع على الشكل التالي 540 ألف منها تقطن في الأحياء الغير القانونية الناقصة التجهيز، 700 ألف في دور الصفيح والسكن المهدد بالسقوط كما تقدر الحاجيات السنوية الجديدة ب 125 ألف وحدة تمثل المعدل السنوي لتزايد الأسر في الوسط الحضري علما أن أغلبيتها من ذوي الدخل الضعيف وبالمقابل فإن الإنتاج السنوي للسكن المنظم لا يتعدى 85 ألف وحدة سنويا كما تبين من خلال تحديد الحكومة لوضع السكن ببلادنا أن برامج السكن المنجزة من طرف القطاعين العام والخاص لم تشمل حوالي 30٪ من الأسر في الوسط الحضري نظرا لعدم ملائمة قيمتها مع القدرة الشرائية للفئات المعوزة من المواطنين.

وتجدر الإشارة أن هاته الفئات بالخصوص قد حصيت بالعناية المولوية لصاحب الجلالة نصره الله في خطابه عند افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان حيث قال حفظه الله: إننا لن نتمكن من صيانة كرامة المواطن إلا بتوفير السكن اللائق والتعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني لمحاربة البناء العشوائي والقضاء على أحياء الصفيح التي تشكل تهديدا لتماسك وتوازن نسيجنا الاجتماعي ومصدرا لظواهر الإحباط والإقصاء والانحراف والتطرف. انتهى كلام جلالة الملك.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية أعطت الحكومة لقطاع السكن أولوية قصوى مع إيلاء أهمية خاصة للفئات المعوزة ضمن سياسات القرب التي تنهجها وترتكز هذه الخطة السكنية على هدفين رئيسيين: أولهما إنجاز البرنامج الوطني لمكافحة السكن الغير اللائق. ثانيهما: العمل على استفادة كل الشرائح الاجتماعية ذات الدخل الضعيف من سكن لائق اعتمادا على المقاربة الجديدة الهادفة بالخصوص إلى إنتاج 100 ألف وحدة سكنية سنويا لكلفة منخفضة ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت الحكومة عدة إجراءات مواكبة نخص بالذكر منها:

أولا: إعادة النظر في الدور المنوط بكل من قطاع العام والخاص قصد الرفع من فعاليتهما. وفي هذا الإطار تقرر عدم تدخل الدولة في إنتاج السكن الاجتماعي بماعدا في الجهات التي تنعدم فيها المبادرة الخاصة وسيقتصر دور القطاع العمومي الذي سنعمل على إعادة هيكلته وتبني نهج الجهوية في تنظيمه وتدخلاته على تعبئة الأرصدة العقارية وتجهيزها والقيام بالدور التحفيزي والتأطيري وتشجيع المبادرة الخاصة لإنعاش السكن الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تعبئة الاحتياط العقاري بمختلف مكوناته بما في ذلك أراضي الجموع ووضعه رهن إشارة المتدخلين العموميين والخواص في إطار الشراكة وبأثمنة تفضيلية خاصة بالنسبة لبرامج السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة. ويهدف هذا الإجراء علاوة على التخفيف من عبء التكلفة العقارية بالنسبة لإنتاج السكن الاجتماعي إلى الرفع من مستوى عرض القطع الأرضية بأثمنة مناسبة بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية وخصوصا المستضعفة منها. كما يرمي هذا الإجراء إلى محاربة المضاربات العقارية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في إطار إعادة هيكلة شركتي صوديا وصوجيكا سيخصص جزء كبير لفائدة قطاع الإسكان من ضمن 6600 هكتار الواقعة في ضواحي المدن.

ثالثا وضع صناديق الضمان لتشجيع الاستفادة من القروض البنكية خاصة بالنسبة للفئات الإجتماعية ذات الدخل الضعيف والغير القار.

رابعا: تشجيع النظام البنكي على تطوير نظام القروض من أجل السكن وخاصة منه السكن الاجتماعي وذلك باعتماد قروض على المدى الطويل وبفوائد منخفضة وقد تم تسجيل مبادرات هامة في هذا المجال حيث شرعت بعض الأبناك في توفير قروض تمتد على مدى 25 سنة وتغطى 100٪ من كلفة المشروع وبالنسبة للفائدة تبتدئ من 6,5٪.

خامسا: وحتى نتمكن من توفير برامج سكنية تستجيب لحاجيات وقدرات الفئات المستضعفة من المواطنين عملت الحكومة كذلك في إطار برنامج 100 ألف وحدة سكنية على

تطوير أنماط جديدة من السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة تتمثل في إما سكن جاهز بقيمة تتراوح بين 80 و120 ألف درهم.

إما سكن نصف جاهز قابل للتوسيع من طرف المستفيدين أو قطع أرضية مجهزة جزئيا أو تدريجيا بقيمة تنافس العروض المتداولة في الأحياء الغير المنظمة وستعمل الحكومة على مواصلة تحسين المواصفات المعمارية والهندسية المتعلقة بالسكن الاجتماعي للزيادة في تخفيض التكلفة دون الإخلال بضوابط السلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المتخذة الرامية إلى تشجيع الاستثمار في ميدان السكن عامة والسكن الاجتماعي خاصة قد بدأت تعطي ثمارها حيث تم تسجيل قفزة نوعية توجت بانطلاق عدد مهم من المشاريع التي دشنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله هذه الأيام بولاية الدار البيضاء واليوم بالرباط واعتبر هذه المشاريع التي ستؤدي إلى إنتاج عشرات الآلاف من الوحدات السكنية تقريبا 100 ألف بين الدار البيضاء رافعة مهمة بالنسبة لقطاع البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق الكثير من فرص الشغل ولنا اليقين أنها ستمكن من كسب رهان إنتاج 100 ألف وحدة سكنية ونطمح إن شاء الله إلى تجاوز هذا الهدف.

السيد الرئيس،

لاشك أن بلادنا قد حققت في مجال الصحة العمومية منجزات هامة تتمثل بالخصوص في القضاء على العديد من الأوبئة والأمراض الفتاكة وسجلت تحسنا ملحوظا في مجموعة من المؤشرات الصحية المرتبطة بارتفاع متوسط الحياة الذي وصل إلى 70 سنة وانخفاض نسبة الوفيات خصوصا في صفوف الأطفال والأمهات وتعزيز شبكة التجهيزات الصحية ومستوى عال في الكفاءات الطبية معترف بها على الصعيد الدولي غير أن هناك اختلالات متعددة لازالت تحد من فعالية هذا القطاع تهم بالأساس تقادم البنيات الإستشفائية وتفاوت ملحوظ على مستوى الخريطة الصحية خصوصا في الوسط القروي والشبه الحضري كما يعد غياب نظام التغطية الصحية من أهم الأسباب التي تحد من تطوير وتحديث قطاع الصحة وتوسيع الاستفادة إلى كل شرائح المجتمع المغربي.

وهكذا وتنفيذا للالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي تعمل الحكومة على وضع وتنفيذ خطة متكاملة تتوخى عدة أهداف نخص بالذكر منها: صيانة الشبكة الإستشفائية المتقادمة وتقوية وتحديث التجهيزات وتحسين التغطية المجالية وتدعيم الموارد البشرية الطبية والشبه الطبية وعقلنة وترشيد توزيع الأدوية وإعادة النظر بصفة شمولية في نظام المستعجلات وخصخصة بعض الخدمات المرتبطة بالقطاع الصحي وتطوير نظام الشراكة مع الجماعات المحلية. كما شرعت الحكومة في وضع الهياكل المقررة لتطبيق نظام التغطية الإجبارية.

ونظرا الأهمية هذا القطاع وما يوليه له السادة المستشارين والنواب المحترمين وعامة المواطنين من أهمية بالغة تعتبر الحكومة أنه من الضروري تخصيص جلسة لتقديم عرض مفصل وشامل يمكن الهيئة التشريعية من الإطلاع التام على الصحة العمومية وعلى مضامين السياسة الحكومية في هذا المجال.

إن الحكومة كذلك على إدراك تام بالعجز الذي يعاني منه قطاع النقل بصفة عامة سواء بالسنة لنقل المسافرين أو البضائع أو النقل الحضري وقد جعلت من عصرنة هذا القطاع ومواصلة تحريره أحد الأهداف المستعجلة والضرورية لتحديث اقتصادنا الوطني وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

وتعتبر وضعية النقل الحضري بالخصوص جد مقلقة اعتبارا الحج الإختلالات المسجلة في هذا الباب والناتج عن غياب خدماته في العديد من المدن وتدني مستواه في المدن الكبرى مما يزيد من معاناة المواطنين ويضر بالاقتصاد الوطني وفي انتظار وضع مخطط استراتيجي خاص بتحديث قطاع النقل الحضري يقوم أساسا على تعميم التصاميم المديرية للمرور والتنقل ومراجعة التجربة الحالية للتدبير المفوض وإدخال أنماط جديدة للنقل السريع تتلاءم وحجم المدن الكبرى، فإن الحكومة قد بادرت بتنفيذ برنامج لإعادة هيكلة بعض الوكالات المستقلة للنقل الحضري خاصة بمدينتي الدار البيضاء والرباط اعتبارا لتفاقم عجزها المالي وتدهور أسطولها من الحافلات وانخفاض مستوى خدماتها كما وكيفا.

وفي هذا الإطار قد تم التوصل إلى وضع اتفاقية إطار ترمي إلى معالجة مديونيتها وعقلنة وترشيد تدبيرها وتقوية أسطولها ومستوى خدماتها حيث تتولى الدولية والجماعات المحلية المعنية بالشراكة مسئولية التحصين المالي لهذه الوكالات ومراقبة إعادة توازناتها المالية والخدماتية في آجال معقولة وسيتم تعميم هذا الإجراء على باقي الوكالات المستقلة للنقل الحضري وستوقع هذه الاتفاقيات في الأسابيع أو الأيام المقبلة.

السيد الرئيس،

إن العالم القروي الذي يضم أكثر من 13 مليون نسمة مازال وعلى الرغم من الجهود المبذولة يعاني من عجز اجتماعي واقتصادي يعجل منه باستمرار مجالا يتأثر بالإكراهات المناخية بالخصوص تزيد من انتشار الفقر وتفاقم الهجرة، نحو المدن ومع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية بشرية واجتماعية وبيئية.

وقد كانت لسنوات الجفاف المتتالية التي عرفتها المملكة آثار بالغة في الإمكانيات المادية للفلاحين وتقليص طاقاتهم

الإنتاجية وتدهور حالتهم الاجتماعية وقد بعث الموسم الفلاحي الجيد لهذه السنة ولله الحمد الأمل في البوادي وقلص بكيفية ملموسة البطالة حيث انخفضت إلى 4٪ في العام القروي، مما سيسمح بإعادة التكوين بقدرات الفلاحين على استثمار أراضيهم غير أن هذه الوضعية الإيجابية الظرفية لا ينبغي أن تثنينا عن مواصلة برامج تقوية البنيات التحتية وخلق الشروط الضرورية لتنمية اقتصادية مستديمة.

ومن أجل تغطية نهائية للعجز الهيكلي الذي يعرفه العالم القروي والذي يعد من الأسباب الرئيسية للفوارق الاجتماعية والجغرافية التزمت الحكومة بالإسراع ببرامج البنيات الأساسية لكهربة مجموع المناطق القروية وتعميم الماء الشروب سنة 2007 عوض 2010 وإنجاز برنامج الطرق القروية بوثيرة 1500كلم سويا عوض 1000 كلم المعتادة كما أن الحكومة التزمت بتكثيف البرامج الاجتماعية والتربوية وتنويع الأنشطة الاقتصادية القروية والحفاظ على الموارد الطبيعية ضمانا لدوام رصيدنا الإنتاجي.

ويسعدنا أن نسجل بعد مرور سبعة أشهر على تنصيب الحكومة أن برامج التنمية القروية تسير وفق الرؤية المرسومة وبوثيرة مطلوبة. ولنا أمل كبير في تحقيق الأهداف المحددة ورفع التحديات التي تواجهها وبالفعل فإن المشاريع التي يتم إنجازها خلال هذه السنة تهم:

في ميدان البنيات التحتية:

- كهربة 2500 قرية إضافية بمبلغ 1.8 مليار درهم لصالح ما يقرب من مليون نسمة، مما سيرفع عدد المستفيدين إلى 6 مليون و965 مواطن.
- التزويد بالماء الشروب لما يقرب من 750 ألف شخص سنة 2003 باستثمار يبلغ 833 مليون درهم أي ضعف عدد المستفيدين سنة 2002.
- فتح 1762 كلم من الطرق القروية، 439 منها أنجزت خلال الفصل الأول من هذه السنة وستمكن من مواصلة هذا المجهود لفك العزلة عن العالم القروي بنسبة 63٪ سنة 2007 مما سيشجع على تكثيف المبادلات الاقتصادية والاجتماعية ويساهم مباشرة في تنمية المناطق المعنية وتحسين الدخل وظروف عيش الساكنة القروية.

أما فيما يهم المجال الاقتصادي والقطاع الفلاحي بالخصوص الذي يعد المحرك الأساسي للاقتصاد القروي فإن الحكومة بصدد إنجاز برامج مهمة لتنمية قروية مندمجة بشراكة مع الجماعات المحلية والسكان المعنيين.

وتكمن هذه البرامج في تهيئة الأراضي الفلاحية واستصلاحها وتشييد البنيات التحتية هدفها الرفع المستديم من مستوى إنتاج الأراضي وتحسين ظروف عيش السكان المعنيين. وهكذا فإن 37 مشروعا يتم تنفيذها حاليا وستتواصل لمدة عشر سنوات باستثمار مالي قدره 2.4 مليار درهم لصالح ما يقرب من مليونين من السكان القرويين وتتوزع هذه المشاريع على مختلف مناطق المملكة.

وفي هذا المجال أعطيت أهمية خاصة لتعبئة الموارد المالية لإنشاء دوائر مسقية صغيرة ومتوسطة يتولى تدبيرها السكان أنفسهم قصد تأمين الإنتاج الفلاحي وإنتاج أقطاب حلية لتنمية ويهم هذا البرنامج الأساس 15 إقليما حيث سيتم سقي 46 ألف هكتار من الأراضي وعصرنة طرق وأساليب استغلالها. ولقد أعطيت انطلاقة الشطر الأول من هذا البرنامج في أزيلال، خنيفرة والحوز وسيتم تجهيز 9450 هكتار ما بين 2001 و2006 باعتماد مالي قدره 458 مليون درهم.

وعلاوة على هذه البرامج المتوسطة المدى. ونظرا للحالة الخاصة التي تعيشها المنطقة الشرقية حيث تعرف جفافا للسنة السادسة على التوالي قررت الحكومة وضع برنامج خاص ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذه لمواجهة هذه الوضعية ويبلغ المجهود المالي المخصص والذي يغطي أقاليم الراشيدية، فكيك، ورزازات، زاكورة 175 مليون درهم وستساهم هذه الموارد في تدعيم الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار البرامج السابقة وتحصين المنطقة من آثار الجفاف الشبه الدائم الذي تعرفه وتوفير فرص الشغل والدخل للفئات القروية المتضررة.

وفيما يتعلق بالمناطق الغابوية والمناطق المجاورة لها قامت الحكومة بإنجاز مجموعة من البرامج تهدف إلى استغلال أنجع للموارد الطبيعية وتوفير أكبر ما يمكن من فرص الشغل لتأمين دخل قار لفائدة سكان تلك المناطق النائية.

وقد أعطيت في هذا الإطار انطلاقة سبعة مشاريع تتعلق بالخصوص بتنمية المناطق الغابوية بشفشاون، خنيفرة وإفران والمحافظة على المجالات الطبيعية الغنية بالثروات النباتية والحيوانية ذات التنوع البيولوجي الهام وتهييء وحماية الأحواض المائية لسيدي إدريس، والواد الأخضر وأوريكا وتبلغ الاستثمارات المخصصة لهذه المشاريع مليار و200 مليون درهم على مداخيل السنوات واستثمر منها بالفعل 141 مليون درهم ويبلغ مجموع الاستثمارات في المناطق الغابوية والمجاورة لها 404 مليون درهم مما يتيح خمس ملايين يوم عمل.

وإضافة إلى هذه المشاريع ذات الصبغة الفلاحية الغابوية فإن الحكومة تعمل على إنجاز مشاريع ترمي إلى النهوض بأوضاع المرأة والشباب القروي ومساعدتهم على إنجاز مشاريع ذاتية منتجة. وقد خصصت الحكومة لهذا الغرض غلافا ماليا بلغ هذه السنة 71 مليون درهم ستستفيد منه بالخصوص 13 ألف مرأة و180 ألف فلاح و220 من المقاولين الشباب. وعلاوة على هذا كله فإن الحكومة واعية

بضرورة تنويع مصادر الدخل في العالم القروي ولا تدخر جهدا في حماية الاقتصاد القروي من التقلبات المناخية التي يعرفها وستركز الحكومة في هذا الاتجاه بالأساس على تشجيع المبادرة القروية في مجال الصناعات التقليدية والسياحة القروية، حيث تعد الصناعة التقليدية من الأنشطة الاقتصادية البديلة أو مكملة من شأنها توفير فرص الشغل وتنويع مصادر الدخل للسكان القرويين كما أن الحكومة ستعمل على استغلال الطاقات السياحية الهامة التي يزخر بها العالم القروي والتي لم تستغل بعد انطلاقا من التجارب الناجحة في هذا الميدان كالسياحة الجبلية والصيد السياحي وغيرها.

السيد الرئيس،

لقد تشرفت كما تعلمون بإعطاء الانطلاقة الرسمية للحملة الوطنية لمحاربة الأمية يوم الثلاثاء 27 ماي الأخير تنفيذا للالتزام المعبر عنه في التصريح الحكومي.

إن هذه الظاهرة تشكل بالنسبة لاقتصادنا ومجتمعنا إعاقة كبيرة لكونها تمس نصف ساكنة المغرب لأن ثلثي سكان البوادي وثلاث نسائه من أصل خمس أميون، كما أن مليونين من أطفالنا دون سن العشر لا يعرفون القراءة والكتابة.

فهذه الوضعية تندر بالخطر وتوضح مدى العجز الذي يتعين استدراكه ويترتب عن هذه الوضعية المتمثلة في إهدار نصف مواردنا البشرية انعكاسات سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن عواقبها البينة على الفرد والأسرة والمجتمع وعلى الصحة خصوصا صحة الأمهات والأطفال وعلى تربية الأجيال الصاعدة كما تنعكس على الدخل وتساهم في استفحال الفقر وتغذي التهميش وتعد مصدرا مباشرا للجهل ومرتعا لكل أشكال الانحراف الاجتماعي.

إن تفشي الأمية في مجتمعنا بهذا الحجم ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى إهدار فرص ثمينة على طاقاتنا الإنتاجية والتنافسية وإضعاف المبادرة والمقاولة ونسبة من نمو الاقتصاد عامة.

فعلي الرغم من التراجع التدريجي الذي تعرفه نسبة الأمية فإنها تبقى بطيئة وتندر باستمرارية هذه الآفة على المدى الطويل ما لم يتم مواجهتها بحزم من طرف السلطات العمومية.

وإدراكا من صاحب الجلالة نصره الله بخطورة هذه الظاهرة الاجتماعية التي اعتبر محاربتها واجبا لتوسيع ثقافة المواطنة وضرورة لتحقيق التقدم دعى جلالته إلى تعبئة وطنية شاملة للقضاء على الأمية ومحو آثارها السلبية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية وبالالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي في هذا الشأن وضعت الحكومة مخططا شرعت في تنفيذه يهدف القضاء تدريجيا على الأمية سيستفيد منه مليون شخص سنويا.

إن الحكومة عازمة على مجابهة هذه الظاهرة وتعبئة ما يلزم من الطاقات البشرية والمادية حيث رصدت غلافا ماليا إستثنائيا يبلغ 90 مليون درهم لإنجاح هذه الحملة الوطنية كما قررت تعزيز الشراكة مع جمعيات الحقل المدني والهيئات المهنية من أجل تفعيل وتعزيز دورها في هذا المجال وتعبئة كل الطاقات الحية من أحزاب سياسية ونقابات ومقاولات وجمعيات للعمل جميعا على تحقيق هذا الهدف وتأهيل العنصر المغربي على رفع تحديات المستقبل.

السيد الرئيس،

- السادة المستشارون المحترمون،

إضافة إلى التصورات والمبادرات والإجراءات المتخذة في قطاع السكن والصحة والنقل والتنمية القروية ومحاربة الأمية قررت الحكومة وضع برامج إضافية استثنائية ترمي إلى تحسين أوضاع بعض الشرائح الاجتماعية، خصوصا منها ساكنة العالم القروي وهوامش المدن، كما قررت اعتماد برامج خاصة لفائدة الشباب تهدف إلى تحسين تأطيره وتربيته واندماجه الاجتماعي وتوظيف طاقاته ومؤهلاته في خدمة المجهود التنموي الذي تسير عليه بلادنا إضافة إلى برامج لمحاربة الفقر والتهميش وتيسير اندماج بعض الفئات من ذوي الحاجيات الخاصة.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة على إعادة توجيه برامج بعض المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي ورصدت اعتمادات استثنائية لبعض القطاعات الأخرى بهدف تنفيذ خطة متكاملة تهدف إلى الاستجابة للحاجيات الملحة للفئات الاجتماعية التي تمت الإشارة إليها.

وهكذا فقد شرعت الحكومة في تنفيذ عدد من البرامج ذات الطابع المحلي والاجتماعي نخص بالذكر منها ما يلي:

- برنامج تجهيزات القرب الاجتماعية ويتضمن هذا البرنامج 236 مشروع تم وضعه على الصعيد المحلي من طرف السلطات المحلية والجماعات المحلية ويبلغ الغلاف المالي الاستثنائي المخصص له 53 مليون درهم. وقد شرع في إنجاز هذا البرنامج منذ أسابيع لفائدة السكان الحضريين أكثر احتياجا وبالأحياء الأكثر تضررا والتي تفتقد إلى التجهيزات الأساسية. وتهم هذه المشاريع توفير الماء الصالح للشرب والإنارة العمومية والتطهير السائل والصلب والنظافة والبيئة وتهييئ الساحات والحدائق العمومية والمساحات الخضراء إضافة إلى التجهيزات العمومية الثقافية والرياضية.

السيد الرئيس،

حرصا من صاحب الجلالة نصره الله على جعل فئة الشباب في صلب الاهتمامات السياسة العمومية أعطى جلالته

أوامره المطاعة بإحداث كتابة الدولة المكلفة بهذه الفئة تسهر على توفير كل شروط الانفتاح والانخراط لشبابنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسير عليها بلادنا.

وفي إطار الخطة الشاملة التي نحن بصدد وضعها لفائدة الشباب ثم الشروع منذ أسابيع قليلة في تنفيذ برنامج أول نتوخى من وراءه تحسين تربية الناشئة وتوفير البنيات الثقافية والاجتماعية الكفيلة بتأطير شبابنا وتطوير مؤهلاته ويتضمن هذا البرنامج إنجاز والتهيئة إصلاح 1000 ملعب رياضي لمزاولة مختلف الرياضات الجماعية: كرة القدم، كرة اليد، كرة السلة، كرة الطائرة. كما يرمي إلى صيانة وتجهيز 500 دور للشباب و500 خزانة جماعية خاصة بالأحياء الهامشية في المدن المتوسطة والصغرى التي تفتقر لمثل هذه المرافق الأساسية بالنسبة لشبابنا وسيتم الانتهاء من إنجاز هذا البرنامج قبل متم سنة 2003.

وفي نفس السياق عملت الحكومة على تبني برنامج العطلة للجميع يهدف إلى رفع عدد المستفيدين من المخيمات الصيفية من 49 ألف مسجلة سابقا إلى 100 ألف برسم السنة الجارية وستتواصل الجهود بالنسبة للسنوات المقبلة لتدعيم هذا البرنامج حتى نوفر الفرصة لأطفالنا وشبابنا وكافة الشرائح الاجتماعية للاستفادة من هذه البرامج التربوية والترفيهية.

السيد الرئيس،

لقد عملت الحكومة من جهة أخرى على وضع خطة لتنظيم الأنشطة التجارية الكبرى وتثبيت الباعة المتجولين إن انتشار هذه الظاهرة بشوارع وأحياء مدننا يؤدي بالإخلال بحركة السير والاستغلال العشوائي للفضاءات العمومية ويلحق أضرارا بالاقتصاد والتجارة المنظمة كما أنه يمس بالمجال العمراني ونحن مدركون من قبل أن هذا النشاط ليشكل مصدر رزق لشريحة واسعة من المواطنين خصوصا الشباب منهم ومورد عيش لعشرات الآلاف من الأسر.

إن الحكومة مقتنعة أن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم من خلال ملاحقة الباعة المتجولين بل تمر عبر مساعدتهم على الاستقرار والاندماج في الإطار الاقتصادي المنظم. ولهذه الغاية تم وضع برنامج أولي تم الشروع مؤخرا في تنفيذه يرمي إلى إعادة إيواء وتثبيت 23 ألف من الباعة المتجولين في فضاءات حضرية خاصة بهذه الأنشطة التجارية وذلك بتهيئة مساحة إجمالية تبلغ 31 هكتار وبتكلفة مالية تصل إلى 105 مليون درهم وستعمل الحكومة على تقييم نتائج هذه التجربة واستخلاص ما يلزم من دروس. وعبر من أجل توسع هذا النهج ليشمل باقي الجماعات المحلية. كما ستعمل على وضع خطة شاملة ترمي إلى توفير الظروف القانونية والمالية والجبائية والإدارية لتنظيم هذا القطاع التجاري وتيسير ظروف اندماجه في اقتصاد مهيكل.

السيد الرئيس،

موازاة مع هذه العمليات العمومية المباشرة تستهدف الحكومة الاستجابة للحاجيات الخاصة لبعض الفئات الاجتماعية أو ذات الحاجيات الخاصة من نساء وأطفال ومعاقين وساكنة قروية من خلال تفعيل أسلوب الشراكة ودعم أنشطة المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تعمل في الحقل الاجتماعي ونحن نعلم أن بلادنا تزخر بنسيج جمعوي هام تغطي نشاطاته أغلب الجوانب الاجتماعية ويتوفر على تجربة وخبرة واسعة وانتشار كبير في مختلف أرجاء وطننا تسمح له من الاقتراب من المواطنين وتعبئتهم حول عمليات تشاركية لذا قررت الحكومة أن تعمل على تطوير وتحسين ظروف الشراكة مع النسيج الجمعوي وعبأت لهذا الغرض غلافا ماليا يقدر ب215 مليون درهم يتوزع على العمليات التالية:

- برنامج وكالة التنمية الاجتماعية الموجه لساكنة العالم القروي وضواحي المدن وبؤر الفقر المتواجدة داخل المدار الحضري ويشمل 673 عملية بغلاف مالي يناهز 139 مليون درهم يهم التجهيزات الاجتماعية، كالتزويد بالماء الشروب وفتح المسالك والتجهيزات التربوية والصحية وإنعاش بعض الأنشطة الصغيرة المدرة للشغل والدخل.

ثانيا: برنامج دعم جمعيات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والنهوض بأوضاع المرأة والشخص المعاق اللذان رصد لهما غلاف مالي إجمالي يبلغ 76 مليون درهم يخصص لتمويل 425 مشروعا في مجالات التجهيزات الأساسية وإدماج المعاقين عن طريق فتح باب التمدرس والاندماج المهني وتوفير فرص الشغل للمرأة والفتاة القروية وتوسيع شبكة مراكز الإنصاف لفائدة النساء ضحايا العنف.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المبادرات التي تم استعراضها تعد بداية ترجمة سياسة القرب التي التزمت بها حكومة صاحب الجلالة كما نعتبرها انطلاقة للخطة الاجتماعية الشاملة التي نتوخى من ورائها التدارك التدريجي للعجز المسجل في القطاعات الاجتماعية والحد من التفاوتات الاجتماعية والفوارق الجغرافية بين الجهات وبين المدن والقرى آملين تحقيق العدالة الاجتماعية.

وستعمل الحكومة ابتداء من السنة المقبلة على هيكلة هاته المبادرات الاجتماعية العمومية ودمجها ضمن تصور متكامل وشامل مع رصد اعتمادات مالية تتلاءم وطموحاتنا في هذا المجال وتستجيب لتطلعات وانتظارات الفئات الاجتماعية المستهدفة وكلنا أمل أن تشاطرنا الهيئة

التشريعية هاته التوجهات وأن تدعم هاته الاختيارات خدمة لمصلحة البلاد والمواطنين.
وفقنا الله لما فيه خير هذا الوطن حتى نكون جميعا عند حسن ظن جلالة الملك حفظه الله وأيده والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير الأول على تفهمه الكبير الذي أبداه للأسئلة الملقاة عليه من قبل السادة المستشارين ومما زاد هذه الجلسة أهمية الحضور الملحوظ للسادة أعضاء الحكومة الذين نتوجه إليهم بدورهم بشكرنا وتنويهنا وننتظر من جانبا أن تتوالي مثل هاته اللقاءات لما فيها من عميق الجدوى وعميق الفائدة فهي تكرس فضيلة الحوار الديمقراطي المسئول الذي يميز أعمالنا بفضل التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله.
الآن نتابع جلستنا المخصصة للأسئلة الشفوية ونبدأ بسؤالين آنيين موجهين إلى السيدة الوزيرة المكلفة بالجالية المغربية في الخارج.
السؤال الأول تقدم به السادة المستشارون المحترمون رحو الهيلع، رحال الزكراوي، عبد الرحمن أوشن، محمد الزعيم، قاسم الغزوي والعربي خربوش، علي سالم الشكاف ومحمد الرحموني، الكلمة لأحد المتدخلين لطرح السؤال.

المستشار السيد قاسم الغزوي:

شكرا السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
السادة المستشارون،
بعد الأحداث الدامية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء انشغل المواطنون بالخارج كباقي إخوانهم داخل الوطن بهذه الأحداث ولكن بانشغال إضافي يخص الظروف التي ستمر فيها عملية العبور للدخول إلى أرض الوطن خاصة وأن هناك بعض الإشاعات التي كانت تروج في بعض الأوساط اللي كتخليهم أن هذه السنة هذه غادي تعرف واحد التشدد في العملية ديال المراقبة الأمنية والجمركية. هاذ الشيء هذا غادي يخلي واحد العدد ديال الإخوان في الخارج يتراجعوا عن الدخول إلى أرض الوطن أكيد أنهم يتفهمون أن هناك ضوابط أمنية لابد من الاحترام ديالها ولابد من التحمل ديالها لكن ما نخشاه السيد الوزيرة هو العرقلة وضياع الوقت هو التماطل إما نتيجة المبالغة والإفراط وإما نتيجة قلة الإمكانيات البشرية والمادية. فحنا تنظنو أن الحكومة بدون شك أخذت واحد العدد ديال الإجراءات لتسهيل عملية المرور هذه الإجراءات هي اللي بغينا نعرفو وهي موضوع السؤال ديالنا وبغينا يعرفوها حتى الرأي العام خارج الوطن: إجراءات على صعيد السفارات والقنصليات لطمأنة المواطنين. ثانيا على صعيد نقط العبور لتوفير الظروف والإمكانيات اللازمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، هناك نفس السؤال طرحه المستشارون المحترمون لحسن بيخديكن عبد الله بلقشور وعبد السلام بلقشور، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،
- السادة الوزراء،
السيدة الوزيرة،
فعلا، جميعا تنعطيو أهمية قصوى لمواطنينا القاطنين بالخارج وكتعرفوا أنهم عندهم أهمية قصوى خصوصا في تنشيط الاقتصاد الوطني وكتعرفوا الأهمية ديال هذه الجالية المغربية القاطنة في الخارج، إلا أنه في الأسابيع الأخيرة وبعد الأحداث التي عرفتها مدينة الدر البيضاء، بعض الوسائل الإعلامية التي نعرفها جميعا معادية لوطننا تبث بعض الحملات التخويفية لترويج شائعات اللي يمكنها تخوف هذه الجالية المغربية باش تجي للوطن ديالها.
فالسؤال ديالنا ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وعبرها الوزارة المنتدبة لدى وزارة الخارجية المكلفة بالجالية المغربية لتحسيس المواطنين القاطنين في الخارج عبد السفارات أو القنصليات باش يخففوا من هذه التخويفات. ثانيا العبور تنعرفو أن الحكومة دائما تولي الأهمية لعبور الجالية المغربية وأخذت واحد العدد من الإجراءات المستحسنة واللي المغاربة كلهم أنهم كيعترفوا أن العبور يمر في ظروف حسنة ولكن هاذ الشيء اللي طرا كنتخوفو أن الحكومة تأخذ بعض الإجراءات الأمنية وحنا متفقين أن الأمن لابد منه و لكن التجاوزات لا.
هذا هو السؤال ديالنا: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان لهاذ المغاربة يجيو يزوروا بلادهم وأهلهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الآن أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤالين معا نظرا لوحدة الموضوع.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالجالية المغربية المقيمة في الخارج:

- بسم الله الرحمن الرحيم،
شكرا السيد الرئيس،
السادة المستشارين المحترمين،
أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين من كل من فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق التحالف الاشتراكي على طرحهم لهذين السؤالين الآنيين واللي كيتعلقوا بتداعيات الأحداث الإرهابية الأليمة

اللي تعرضت إليها بلادنا يوم 16 ماي من هذه السنة وأريد أن أستأذنكم السيد الرئيس ومن خلالكم المجلس الموقر في أن أخذ بعض الوقت إضافي للرد على السؤال المتعلق بما هي الاستعدادات وذلك كذلك تلبية لدعوة السيد الوزير الأول الذي أحال علي السؤال وطلب مني أن أجيب عن الإجراءات المتخذة، لابد أن في البداية انطلاقا مما جاء على لسان السادة المستشارين فيما يتعلق بالأحداث الإرهابية الأليمة أن نؤكد جميعا أنه بالفعل العالم قد تغير وفي الحقيقة تغير من 11 شتنبر 2001 وقد تغير كذلك بالسنة للمغرب من هاذ المعطى الأليم وهذه التغييرات العميقة خلاتنا نشوفو عبر العالم ونلاحظو عبر العالم ليس فقط على مستوى المغرب التشديد في مناطق متعددة بما فيها المطارات والموانىء وكذلك النقط الحدودية اللي كتجمعنا مع بلدان أخرى وهاذ المعطي بطبيعة الحال لابد أن نأخذه بعين الاعتبار من بعد هذه التفجيرات اللي قدموا عليها هاذ الإرهابيين والتي أجمع حولها المغرب كله ملكا وحكومة وشعبا على التنديد بها والوقوف جميعا ضد مرتكبيها ومخططيها على اعتباركما جاء في خطاب صاحب الجلالة أن ساعة الحقيقة قد دقت.

إذن بدون شك السادة المستشارين لابد أن نعرف مسألة الأمن أصبحت أساسية بالنسبة لنا وأننا نعتبر أن مسألة الأمن والاستقرار وحماية أمن المواطنين والأفراد هي كذلك حق من حقوقهم وبالتالي لابد أن هذا المعطى يطرح علينا جميعا أننا ننخرط في التعبئة من أجل أن نتعامل مع هذا المعطى ديال الأمن بشكل إيجابي لأنه كما قلت لأن في الحقيقة العمق فيه هو مدى سهرنا على ملامة المواطنين ولكن مع ذلك اللي بغيت أن أؤكده من خلال هذا المنبر لأن هذه المعطيات لن تغير في شيء من التسهيلات اللي الحكومة هي بصدد اتخاذها من أجل تسهيل موسم الاستقبال.

وكما تعلمون أن هذه العملية قد بدأ التحظير لها مند شهور وتعلمون مدى اهتمام صاحب الجلالة كرئيس مؤسسة محمد الخامس وسهره الشخصي على أن تمر هذه العملية في شروط مريحة بالنسبة لكل العائدين إلى أرض الوطن. إذن كل التدابير الحكومية اللي اتخذت من أجل تحسين ظروف استقبال المهاجرين المغاربة وليس إطلاقا في أفق تشديد المراقبة عليهم في هذا الغرض لابد أننا نعطي مجموعة من المعطيات اللي اتخذت على مستويين يمكن لي أن أذكر على أنه اتخذت إجراءات مهمة على الصعيد المركزي واللي يمكن لي أن أعلن في الحقيقة ولو كنت أعلنت سابقا أن هذه الإجراءات كلها غادي تبدأ من 15 يونيو إلا أن تسريع وثيرة العمل خلاتنا نبدأ من فاتح يونيو. في الحقيقة بدأت عندنا مداومة على مستوى المديريات للشؤون القنصلية والاجتماعية هذه المداومة هي طيلة الأسبوع بدون انقطاع اللي كانت مقرر تبدأ في 15 يونيو وغادي يبقى إلى حدود 15 شتنبر. فذلك أحدثت خلية لمتابعة كل هاذ عمليات الاستقبال على نفس المديرية وكذلك تعمل هذه الخلية طيلة الأسبوع ووضع خط هاتفي des lignes groupées على مستوى المديرية وكذلك فاكس خاص بطلبات المغاربة المقيمين بالخارج بالإضافة إلى أن هذه العملية تتم بتنسيق متكامل بين كل القطاعات الحكومية المعنية في إطار اللجنة الوزارية المحدثة والتي ستجتمع قريبا برئاسة الوزير الأول.

بالإضافة إلى ذلك تم تعبئة كل مكاتب التصديقات التي عندنا في الرباط، في طنجة وفي الناظور، بني ملال وأكادير إذن باش كل المغاربة وهذه المسألة أسطر عليها لأن بزاف ديال المغاربة ما تيعرفوش أن عندنا مكاتب التصديقات كلهم تيجيو إلى الرباط فإذن أؤكد: طنجة الرباط، بني ملال وأكادير كذلك تقوم الآن بعملية تحسيس جميع رؤساء مراكز القنصلية بالخارج واللي في الحقيقة هذه العملية ديال التحسيس بدأت من شهرين باش يتصلوا بالمغاربة المقيمين بالخارج باش يعطيو لهم كل الوثائق ما يبقاوش حتى آخر لحظة.

بالإضافة إلى أنه تمت كذلك تهيئة كل فضاءات الاستقبال ونقط العبور واللي غادي تكون فيها تنشيطات وتصبح أماكن أكثر جاذبية ووظيفة وكذلك تم تعميم استعمال المعلوميات وأجرأة كل مواقع مراكز ديالها على شبكة الإنترنيت للتمكين بالقيام بالدور ديال التحسيس والتوعية بشكل أكثر مريح على صعيد مراكز القنصلية. إذن كتعرفوا على أن هذه المراكز القنصلية كتعرف إقبال كبير بمناسبة العودة ولهذا سيتم تعزيز هذه المراكز القنصلية بطاقات بشرية أخرى ابتداء من 15 يونيو وكذلك زودنا كل مراكز القنصلية بما يكفي من الكميات الكافية من الجوازات والوثائق الإدارية الضرورية للاستعمال الإداري.

كذلك الآن أعطى السيد الوزير الأول التعليمات ديالو للبث الإستعجالي في كل الشكايات وتقوم في إطار التعاون مع وزارة العدل للبث في أكبر عدد من الشكايات استعدادا لاستقبال المغاربة.

كذلك تم وضع برنامج عملي للتنقلات الضرورية للمصالح القنصلية لأنه كيف كتعرفو ما كنغطيوش بطبيعة الحال التراب خارج الوطن في كل مكان ولكن مصالح القنصلية تقوم خلال نهاية الأسبوع أي السبت والأحد بتنقلات إلى كل التجمعات السكنية في إطار des caravanes أوما يسمى بقافلة متنقلة لتقريب الخدمات من المواطنين. كذلك على صعيد القطاعات الحكومية كذلك تحضير لهذا الاستقبال تم اجتماعين: الاجتماع الأول مع وزير المالية والاجتماع الثاني مع وزير النقل وهذا كله من أجل اتخاذ مجموعة من التدابير: أولا وصلنا إلى تعزيز الربط البحري بين مدينة

طنجة ومدينة ست الفرنسية بحيث وضعت باخرة سريعة سميتها بلادي. كذلك تم تعزيز الربط البحري بين مدينتي طنجة والخزيرات من خلال إضافة باخرتين جديدتين واحدة مغربية وأخرى أسبانية والآن تقام رحلات بحرية سريعة بين نفس المدينتين وتدوم مدة الرحلة ثلاثين دقيقة فقط وتنشأ خط جديد ولأول مرة يربط بين ميناء الحسيمة بألميريا ومالاكا وخط بحري آخر يربط بين مدينة الناظور بجنوب إيطاليا.

وبغيت نذكر كذلك الاستعداد لعملية استقبال المهاجرين اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير هيأت مطويات للتعبئة والتحسيس لأفراد الجالية وغادي تبدأ كذلك 15 يونيو إلى خمسة شتنبر 2003، كذلك كاين مجموعة ديال اللقاءات مع الوزارات اللي هي مزمع عقدها في أفق كذلك، في نفس الصيغة مع وزارة المالية.

كاين كذلك في مجال التأمين، كانوا الناس اللي في إيطاليا كيتشكاو من مسألة التأمين لأن الناس ما كتعطى لهمش إمكانية تأمين السيارات ديالهم بعد العودة. فحنا شفنا مع السيد وزير المالية والآن سيتم توسيع شبكة التأمين باش ما يبقاش ذاك الاكتظاظ في الموانئ.

في مجال أداء الضرائب وحقوق التنبر تم الاتفاق مع مديرية الضرائب لأول مرة وأننا بدينا كندرسو مسطرة جديدة غادي تمكن المغاربة المقيمين في الخارج من أداء الضرائب من بلاد المهجر عن طريق إما بالكارط أوتوماتك باش ما يبقاوش كتجمع عليهم إما الأداء أو دوك les taxations اللي كتدار لهم.

كذلك لابد من أننا نشيرو على أننا كاين الآن موقع إليكتروني بوزارة الخارجية ثم فيه بطبيعة الحال le site ديال وزارة الخارجية، تم الربط مع وزارة الضرائب عفوا الجمارك اللي غادي نفتح المجال الأمام المغاربة اللي باغيين يعملوا الاستيراد المؤقت للسيارات ديالهم أنهم يعبئوا الوثائق من خلال شبكة الإنترنيت وبالتالي غادي تسهل عليهم هذه المأمورية.

وفي الأخير كنقطة أخيرة ونعتبرها مهمة وهي الاجتماع اللي تم في الشهر الماضي بين الشركات المغربية والسلطات الأسبانية وكذا الاجتماع بطبيعة الحال يتعلق بعملية العبور في إطار لجنة مشتركة والعناصر بغيت نعطيها لأنها مهمة:

- أولا تم التفاوض مع السلطات الأسبانية حول جملة من القضايا اللي كتهم أساسا تقوية المراقبة الأمنية خصوصا في عبور أسبانيا لأنه كيتعرضوا المغاربة للسرقة ومجموعة من الممارسات والحوادث كذلك.

كذلك تم ولأول مرة إحداث خريطة طرقية باللغات العربية والفرنسية واللغة الإسبانية اللي غادي تسهل العبور بالنسبة للمغاربة وهاذ الخريطة بدأ توزيعها من طرف القنصليات.

كذلك كيف ما قلنا البنيات الأساسية غادي كلها تزود نقط العبور في إطار النقط اللي عندنا اللي هي ألميريا ومالاكا خلال عملية الرجوع غادي تكون فيها المراكز الصحية وكل الخدمات الأساسية للاستجابة لمطالب المغاربة.

وفي الأخير لابد أننا كنفكرو في رصد مبلغ مالي لمواجهة كل المشاكل التي تعترض المغاربة في إطار عودتهم بالإضافة أننا نقوم بعمل تحسيسي في إطار برنامج ووضعنا اللمسات الأخيرة ديالو. هاذ البرنامج التحسيسي يرتكز أساسا على شروط الأسفار، الإجراءات الأمنية ومواقع محطات الاستراحة، مخطط محطة الإستراحة، بالإضافة إلى رحلات البواخر وكل الخدمات التي تقدمها المؤسسات المعنية لتدبير هذا القطاع وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزير، أعتقد بعد هذه التوضيحات والتأكيدات على التسهيلات.

المستشار السيد رحو الهيلع لكم الكلمة.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على اللائحة الطويلة والعريضة ديال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة واللي هي جد مهمة بالطبع، لكن اسمحي لي أنا لا أقلل من قيمة هاته الإجراءات، تبقى في نظري إجراءات إدارية في ظروف عادية، نحن في ظرف خاص يخصه إجراءات خاصة والسؤال ديالنا كان تيرمز لوضع خاص وهو الإنسان لما تيكون راجع إلى بلاده أولا تيخصو هذاك الشي اللي هضرتي عليه في الأول كله مزيان ما نكرناش ولكن الهاجس الوحيد عنده لما تيدخل، لما تيجي البوليس والديوانة أشنو هما الإجراءات اللي اتخذت مضبوطة باش هاذ السيد إلى نزل عندو ربع ساعة وغادي يعاود يشد الطريق إلى المدينة اللي هي قاصد؟ كيظهر لي هذا هو النقطة الحساسة في هاذ عملية العبور ككل. شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزيرة.

السيد المستشار:

شكرا للسيدة الوزير المنتدبة للشؤون الخارجية المكلفة بالجالية المغربية المقيمة في الخارج على الرد ديالها اللي في نظرنا في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه كان جوابا مقنعا ونتمناو لك التوفيق في المهمة ديالك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للتعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة في الخارج:

شكرا السيد الرئيس، أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق جبهة التحالف الاشتراكي.

أعتقد على أنه في البداية عملت الربط وقلت على أنه خصنا نقومو بعملية التحسيس وأعتقد أن عملية التحسيس هي في الحقيقة جات بشكل تلقائي لأننا لما تنشوفو جل التغييرات لدى المواطن سواء داخل المغرب أو خارج المغرب كيتبين على أن عملية الإرهاب لم تنل بل بالعكس هي قوت الشعور وروح المواطنة والروح الوطني، وحنا كما قلت كنقومو عندنا مطويات وعاملين برامج تحسيسية المجال لا يتسع لطرحها.

قلت على أننا شفنا مع الجمارك، وشفنا مع الضرائب وشفنا مع التأمينات لتسهيل العملية وهو أنه ما غاديش الناس يعملوا الصف الأول وملي يساليو يعملوا الصف الثاني بل العكس غادي نجمعو كلهم باش المسافرين لما تيجي إلى المغرب أو تيدخل صف واحد وتيسالي المشاكل ديالو. إذن قلت على أن بالعكس حنا كناخذو كل الإجراءات لتسهيل العملية وأن المسألة الأمنية ما غاديش يكون شي تشديد أكثر مما هو كاين انطلاقا من أحداث 11 شتنبر.

كنت باغية الرسالة ديالي أطمئن بها لا السادة المستشارين ومن خلالكم الإخوان والأخوات اللي غادي يوفدوا إلى المغرب وكنتمناو أنهم غادي يجيو باش يعبروا على ارتباطهم بالوطن الأم خصوصا بعد هذه الأحداث.

شكر السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على التطمينات بالنسبة للجالية المغربية، بطبيعة الحال الجالية المغربية هي نفسها مواطنة مغربية ستدافع عن أمن بلادها وعن اقتصاد بلادها ولهذا نسجل بكل ارتياح التطمينات اللي أعطتنا الحكومة في هذا الصدد ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذا القطاع وننتقل إلى قطاع وزارة الأوقاف السؤال الموالي الموجه من طرف السيد المستشار المحترم سعيد كمال إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول المعايير المعتمدة في تشييد المساجد ببلادنا، المستشار سعيد كمال.

السؤال الثاني للسيد وزير الأوقاف موجه حول وضعية المساجد بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة محمد سعدون، محمد العلمي، المفضل بنعلوش وسعيد الوهابي. الكلمة للمستشار محمد سعدون.

المستشار السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد تميزت الولاية السابقة بالمجهودات الكبيرة التي بدلتها حكومة التناوب في كرامة العالم القروي مما تطلب إجراء نفس العملية بالمساجد، حيث أن المواطنين الذين جهزوا هذه المساجد بالتيار الكهربائي ليؤدي المواطنون فرائضهم وشعائرهم الدينية فتظافرت جهود كل المعنيين وكل الفاعلين غير أن إدارة الأوقاف تمتنع عن تسديد فواتير استهلاك الكهرباء في مجموعة كبيرة من المساجد وذلك بحجة أن الوزارة بعثت لهم مذكرة للنظر في إمكانية مساعدة المساجد التي تتوفر على مداخيل مهمة بينما تحرم مثيلاتها ذات الدخل المتواضع.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن هذا التمييز خاصة وأن هذه المساجد في العالم القروي كانت تستفيد سابقا من واجب الإنارة، شراء غاز...وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتخفيف الأعباء عن المواطنين في العالم القروي بالنسبة لهذه المساجد؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الأوقاف.

السيد احمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أشكركم على سؤالكم هذا، في الحقيقة لابد أن تعطونا شينا من الوقت لكي نميز لكم بكيفية عملية كثيرا من الأشياء المختلطة المتعلقة بالمساجد ذلك أننا نخرج من مرحلة إلى مرحلة فيما يتعلق بهذه القضية فتقاليدنا أن المساجد تبنيها الجماعات وأن قليلا من المساجد هي التي بنتها الملوك في المدن عبر التاريخ وفي الآونة الحاضرة وأن تقليدنا أن يبني الناس مساجدهم.

لما تدخلت الدولة في بناء المساجد نسبيا وأتت قضايا تتعلق بالتمويل وبالأمن وغير ذلك اختلط على الناس الحابل بالنابل في هذه القضية لابد أننا إن شاء الله عبر عدد من الإجراءات والإحصاءات بالخصوص والتفسيرات سنعطيكم ما يشفي الغليل ويتمثل باختصار في أننا بصدد وضع إطار يمكننا من متابعة قضية المساجد من بداية بنايتها إلى نهاية العناية بالقيمين عليها وما يتعلق بصيانتها ومن ذلك من ضمن الصيانة قضية الكهرباء، لتزويدها بالكهرباء والماء.

في الحقيقة ليس هناك أي رفض أو تراجع عن شيء كانت الوزارة تفعله فهنالك فاتورة أديت في السنة الماضية هي 8,7 مليون درهم في الكهرباء وهذه السنة أي في سنة 2001، في سنة 2002 9,8 يعني 90 مليون درهم وهنالك تزايد، ولذلك كاتبنا السيد الوزير الأول نرجو منه أن يصدر إجراء مؤسساتيا يعفي المساجد كلها من الفاتورة أو تتولاها الدولة بقانون أو تتولاها الجماعات المحلية.

فإننا منكبون على هذا، السيد وزير الطاقة شاهد على هذا لأنه تلقى مراسلة السيد الوزير الأول وهو وطاقمه بصدد دراستها ونحن في اتصال وثيق به وكذلك مع السيد المكلف بالماء لأن هذا الماء الذي يستهلك للوضوء يستهلك في الحقيقة في نظافة مقدسة ليس كالاستهلاك العادي للماء نريد أن يكون استهلاكا مجانيا وأن تؤيدنا المؤسسة التشريعية في ذلك وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للمستشار السي محمد سعدون.

المستشار السيد محمد سعدون:

نتفق معكم بالنسبة للإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة ولكن في انتظار تطبيق هذه الإجراءات هنالك مجموعة من المساجد القروية كما تعلمون لها أحباس مهمة وعندما نحبس الأراضي وغيرها لأجل خدمة تلك المساجد. فلذلك في انتظار الإجراء الذي نتفق معكم سواء بالنسبة للماء والكهرباء أن تعطي لمساجدنا بداية تعويض كخدمات اجتماعية لهذا المرفق الديني... شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

هنالك حالة خاصة السيد المستشار فإننا مستعدون لدراستها وإلا فليس هناك أي مسجد في علمي له أوقاف وليست له أوقاف غير مكفل به من طرف بعض المحسنين ولا أقول الخواص ينبغي أن ننقي قاموس المساجد من بعض الكلمات مثل كلمة الخوصصة والخواص فالمحسنون هم من طبيعة تقاليدنا فإذا تدخلوا فتحت إشراف الدولة وذلك يدخل ضمن ما قلت من أننا سنوضح إن شاء الله في إطار مؤسساتي في المستقبل القريب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، أشكره على مساهمته في هذه الجلسة وأنتقل إلى قطاع وزارة السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، تفضل السي الدرموسي:

المستشار السيد بلحاج الدرموسي:

السادة الوزراء

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

اسمحوا لي حقيقة تيبان لي الوقت ما بقاش لأنه هذا موضوع مهم كثير، ولكل صراحة السيد الوزير والسادة الوزراء والإخوان ما بقاش يعني، نحن لسنا بارتياح في هذا الموضوع لأنه هناك أخطار كثيرة أصبحت تهدد الطبيعة المغربية وكذلك المواطن المغربي ولا تساهم في تنمية الاقتصاد وتنمية المجتمع لأنه مثلا عندنا واحد المشكل ديال هاذيك الميكا. ميكا يعني خصنا عملية وطنية باش نطهرو البلاد ديالنا منها. هذا من جهة ومن جهة أخرى كما تعلمون ازدياد السكان في البلاد والحمد لله المغرب في هذا الشيء تينتج بزاف يمكن أنا نقول اليوم وصلنا 40 مليون ديال البشر زيد عليها الازدياد والتطوير ديال الآلات ديال الصناعة ديال الاستهلاك.

اليوم عندنا تخطيط باش نجيبو عشرة ملايين ديال السكان خصنا نشوفو البيئة كيفاش غادية مهددة بهاذ الاستهلاك اللي هاذ عشرة الملايين غادية تعطي ثم أنه وهاذي من الستينات وحنا كنطلبو أي مشروع ديال البناء يكون جماعي وإلا يكون فيه ذاك التطهير ديال الواد الحار مع الأسف الشديد ما تيكونش. ولهذا الآن ما تنهضرش على البحر الأبيض المتوسط اللي هو أصبح مهدد، ما تنهضرش على الويدان ديالنا، سبو اللي مهددين أكثر بهذه المصائب ولهذا أظن الوزارة ما بقاش الدور عندها الآن إلا توجيهي، خاص يكون واحد المكتب وطني لمحاربة تلوث البيئة اللي عندو اختلاط مع الخواص ومع الجمعيات الجهوية الدولية اللي هي باش حقيقة هذا الموضوع أصبح موضوع السكان، موضوع البشر تلوث البيئة لوث لنا البشر كذلك راه ولاو عندنا جوج تلوثات، البشر والبيئة.

ها أنتما المغربي تنحسو به دائما منرفز، لأنه من الطبيعة جاي، والناس ديال البادية اللي كانوا تيعيشوا في واحد الجو ممتاز صبحوا حتى هم تيعيشوا هذه الآثار والتأثير ديال البيئة وكذلك ما نساوش الجفاف هذا بالطبع من عند الله تبارك وتعالى إنما ما عملناش سياسة ديال البيئة كما ما عملناش سياسة ديال التوازن للسكان في المغرب وهذا خطر وتنقولو من الستينات أنه في ميدان توازن السكان خلينا حتى كنا تجاوز علينا الأمور وأنه العائلة تفركعت، العائلة المغربية تفركعت بواحد الكيفية خطيرة واليوم كل واحد باغي يعيش بوحدو وباغي واحد الكيفية ديال العيش وباغي الكيفية.

راه كنقولو اليوم نحاربو البطالة أنا أظن هذا شيء صعب كثير لأنه المغاربة تيعيشوا بواحد الكيفية بحال أوربا ماشي بحال البلدان الآخرين ديال العالم الثالث ولكن ما تيعملوش التوازن في العائلة ديالهم الواحد تيولد 8 ولا 12 ولا 7 ولا 5 وتيبغي يعيش العيشة ديال أوربا، الأوروبي راه عندو غير جوج أولاد ما عندوش 15 أو 20 ولا 12 ولا 13.

ولهذا أنا أقولها دائما إلى ما حدناش جبدنا هذا العامل وتذاكرنا عليه والأحزاب والجمعيات كانت واعية به راه حنا غاديين في الخطر وعمرنا ما يمكن نحاربو البطالة أو الأمراض الاجتماعية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد كاتب الدولة المحترم، الكلمة نيابة عن السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال وفي البداية أود أن أشير إلى الاهتمام الذي توليه حكومة صاحب الجلالة لقطاع البيئة بحيث أن هذه الحكومة تحتوي على كتابة للدولة مكلفة بالبيئة وقد قامت الحكومة في السابق بإصدار أول تقرير وطني حول حالة البيئة بالمغرب وقد تم ذلك في شهر أكتوبر 2001 والتي تم عرضها على أنظار المجلس الوطني للبيئة خلال دورة فبراير 2002.

ويهدف هذا التقرير الذي يعتمد على مؤشرات البيئة والتنمية المستديمة إلى أولا إعلام متخذي القرار والفاعلين السياسيين والسوسيو-اقتصاديين وعامة الناس بالجوانب المؤثرة في البيئة. كذلك إلى تقييم المجهودات المبذولة في ميدان البيئة والتنمية المستديمة وتشخيص المشاكل وأخيرا تمكين متخذي القرار من تحديد الإمكانيات اللازمة للمحافظة على البيئة.

ويمثل هذا التقرير الذي له أهمية بالغة أول تجربة وطنية اعتمدت على المؤشرات التي تعتمد على هذه الضوابط الثلاثة، الظرف والحالة والجوار والتي مكنت من تحليل الوضعية البيئية وكذلك مكنت من تقييم الضغوطات التي تخضع لها البيئة وبتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل الحد من مختلف أشكال التدهور كما يمكن لهذه المنهجية أن تساعد جميع العاملين من التحكم في العلاقات بين الأنشطة السوسيو- اقتصادية وكل الأنظمة الإيكولوجية.

ولقد سمح هذا التقرير الأول لحالة البيئة بالمغرب بجرد كامل للوضعية البيئية ببلادنا بخصوص الماء، الهواء، التربة، الصحة، النفايات إلى آخره. بحيث تم تقسيم الحالة البيئة لكل مجال وتحديد الضغوطات التي تتعرض لها وتقييم المجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين من أجل المحافظة على البيئة.

كما خصص الجزء الأخير من هذا التقرير لعرض الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على البيئة وللتنمية المستديمة ولمخطط العمل الوطني للبيئة والسياسة المتبعة في مجال التواصل كالتربية والتحسيس والتعامل الدولي وسيتم اعتماد إنجاز هذا التقرير بصفة دورية ودعمه حتى يمكن من المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تنمية مستديمة.

ما أريد أن أشير إليه كذلك هو أنه في إطار هذا الاعتناء أكثر بالبيئة، فكما لاحظنا اتخذ قرار سياسي هام الذي عرفته الحكومة الجديدة لصاحب الجلالة بقطاعات إعداد التراب الوطني والماء والبيئة والذي يندمج في إطار تبني سياسة شاملة مندمجة كفيلة بتأمين تصور مستقبلي لتدبير الماء والمناخ والحفاظ على البيئة بمستوى التحديات التي تطرحها هذه القطاعات في الحاضر والمستقبل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السي الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

يبقى انه الجواب ديالكم ماشي مقنع نظرا لخطورة الميدان إنما هناك كاين علاش قلت لكم خاص مكتب وطني يعطيكم واحد المثل اللي خص سكان المغرب ياخذوه بعين الاعتبار. ما وقع في إقليم خريبكة، المكتب الشريف للفوسفاط بعد معارك كثيرة في السنين الأخيرة اتفق معنا على واحد العملية وطنية مهمة وبهذه المناسبة تنهنيه عليها أنه شجرنا جميع الأماكن اللي كان خدمها المكتب وفي المستقبل إن شاء الله من هنا العشر سنين غادي تكون واحد الغاية يعني مفيدة للإقليم لا لسطات ولا لخريبكة يعني واحد العملية مرة أخرى تنهني الناس لأنه تخسرات فيها فلوس مهمة ولكن عقلانيا. لهذا تنقول لو كان مكتب اللي عندو السرعة وعندو النفوذ المالي بدون الحكومة باش يدور على الطريق الرسمي، تنظن تنغلبو عليها بحال مثلا هذه العملية ديال الميكا راه خطيرة كثيرا. بحال عملية الأزبال حشمة في المغرب أسيدي إلى ما قدوش كاين شركات أجنبية تجي تنقي لنا الأزبال ديالنا، واش الدار البيضاء اللي هي حقيقة العاصمة الاقتصادية تدخل لها كتدخل على مزبلة هاذي ماشي معقولة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

أريد أن أذكر بأن قطاع البيئة هو قطاع أفقي يهم جميع القطاعات من ماء وطاقة ومعادن وإعداد التراب الوطني والإسكان إلى آخره وهناك عمل هام لا مجال للحديث عنه الآن، هناك ترسانة قانونية جد مهمة كما أنني سأبلغ زميلي المكلف بالبيئة أنه بإمكانه أن يحضر للجنة ويعطيكم جميع التدابير المتخذة ونقط العمل اللي غادي تنجزها الحكومة للحد من التأثير السلبي على البيئة وأشكركم مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد رئيس الفريق الأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهر:

أرجو أن ينظر المجلس في جدول أعمالنا فالأسئلة لازالت كثيرة وهناك جدول أعمال إضافي بعد هذا. فلذلك لابد وكذلك الإرسال البث التلفزي انتهى وأعتقد لابد من مراجعة وإعادة النظر في الأمر، هل ستؤجل كل الأسئلة على حالتها للأسبوع المقبل.

السيد رئيس الجلسة:

فعلا السيد المستشار، توصلت بعدة رسائل من السادة المستشارين الذين طرحوا الأسئلة في القطاعات الموالية وبالأخص في قطاع الفلاحة ونظرا لأهمية القطاع يلتمسون تأجيل هذه الأسئلة إلى جلسة مقبلة على أساس أن تبرمج في بداية الجلسة نظرا لأهمية القطاع وهذا ما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس.. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أرجو السيد الرئيس أن تسجلوا بأن الحكومة مستعدة للإجابة عن كل الأسئلة التي تم تسجيلها في جدول أعمال هذا اليوم وبتالي فهناك وزراء سبق لهم أن أتوا للجواب عن الأسئلة الموجهة إليهم عدة مرات ولكن في كل مرة إما أن جدول الأعمال لا ينتهي إلى نهايته وإما أن عددا من المستشارين تكون لهم التزامات فيعتذر في آخر لحظة ولذلك أرجو في المستقبل أن نحاول احترام ما يتم الاتفاق عليه وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الملاحظة تاعكم أخذت بعين الاعتبار وأتمنى كذلك أن نطبق. الآن انتهى الأمر عندنا رسائل مكتوبة تيطلبوا تأجيل الأسئلة و النظام الداخلي واضح. السيد الوزير نبه إلى أن هذه الاعتذارات يجب أن تكون في بداية الجلسة فهذا شيء معقول وطبيعي والآن نطرحو على المجلس الموقر أن ننتقل إلى جلسة موالية متعلقة بالتشريع وبطبيعة الحال هناك نص صغير معدل ويتعلق بالتعويضات عن حوادث الشغل.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشه